



المعهد القضائي الأردني

JUDICIAL INSTITUTE OF JORDAN

التقرير السنوي لإنجازات المعهد القضائي

2025



كفاءة قضائية أردنية
رؤية المعهد
الى الإقليمية و العالمية



صاحب الحضرة الهاشمية
جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي

ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني



مدير عام المعهد القضائي الأردني
القاضي الدكتور نشأت الأخرس

كلمة المدير العام

“المعهد القضائي في (2025) عام التميز وحصد الجوائز الإقليمية”

بدأ المعهد القضائي مسيرته عام 1988، بموجب قانون المعهد القضائي الأردني رقم (3) لسنة 1988، الذي حدّد أهدافه الأساسية المتمثلة في إعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية، ورفع الكفايات القانونية للقضاة والموظفين الحقوقيين العاملين في مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، من خلال برامج التدريب المستمر محلياً وإقليمياً ودولياً.

إنّ للقضاء دوراً بارزاً في إنشاء بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، وله كذلك أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي للدول؛ فالنظام القضائي الفعال يساعد على حل المنازعات التجارية بسرعة وفعالية، ممّا يعزّز جاذبية السوق للاستثمار، ويسهم في التطور الاقتصادي للدول. ويؤدّي القضاء دوراً محورياً مؤثراً في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي، إذ يتمتّع بالقدرة والكفاءة اللازمة لتحقيق العدالة والمساواة، فهذا يزيد الثقة بالنظام القضائي، ويساهم في الحدّ من الفساد، ويعزّز حماية الحقوق. لذا، يشعر المواطنون بالأمان؛ لأنّ حقوقهم محمية مصونة لا شكّ أنّ القضاء هو الضامن لسيادة القانون، الذي تبنى عليه الديمقراطية والاقتصاديات المزدهرة والمجتمعات المنتجة – كما ورد في الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين - وأنّ دولة القانون تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين، وأنّ مسؤولية إنفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع بشكل رئيس على عاتق القضاء، إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى.



وبناءً على ما سبق، يبرز دور المعهد القضائي الأردني في تأهيل الكفاءات لتولّي المناصب القضائية، ورفع كفاءة القضاة وتعزيز قدراتهم، إذ يسهم المعهد في رفد القضاء بكوادر مؤهلة تتمتّع بأعلى مستويات الكفاءة، بالإضافة إلى تطوير مهارات القضاة العاملين من خلال برامج

تدريبية مستمرة، وعقد الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة. وإن استمرار تطوير المعهد، الذي يحرص عليه المجلس القضائي الموقر، يضمن تخريج من هم على درجة عالية من الكفاءة والاحترافية، الأمر الذي يؤدّي إلى تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج المرجوة.

كما أن المعهد يساهم في رفع كفاءة موظفي الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامّة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم، وفي تأصيل المعرفة القانونية وتعميقها للمختصين في المجالات القانونية المختلفة، ويُعدّ مركزاً بحثياً مهماً يطور القدرة على إجراء أبحاث متقدمة، قد اصدر المعهد خلال عام 2025 مجلة المعهد القضائي الاردني للدراسات القضائية والقانونية الالكترونية المحكمة وصدر فيها العددان الأول والثاني لدعم البحث العلمي القانوني.

ويعمل المعهد على تبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة والجامعات والهيئات العربية والأجنبية في سبيل تحقيق أهدافه، وقد حصل المعهد القضائي الاردني على جائزة درع التميز كأفضل معهد قضائي عربي في اجتماع وزراء العدل العرب في دورته الاربعين.



المقدمة

انطلاقاً من رؤية المعهد القضائي الأردني ورسالته بأهمية دوره في التأهيل والتدريب للعاملين في الجهاز القضائي، وكوادر قطاع العدالة والأجهزة الإدارية المساندة، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وبما ينعكس إيجاباً على المساهمة في إرساء مبدأ سيادة القانون، وتحقيق العدالة الناجزة بجميع صورها وأشكالها، يعكف المعهد على زيادة المعرفة في جميع الحقول القانونية، وتبادل الخبرات وبناء الشراكات، والتحديث والتطوير وفق أفضل الممارسات الحديثة التي تقتضيها مبادئ العدالة والإنصاف. وما كان ذلك يحصد ثماره دونما وجود عزيمة وإصرار وخبرات متميزة لدى أسرة المعهد القضائي بجميع مستوياتها الإدارية القيادية والإشرافية والتشغيلية، التي عمدت إلى تنفيذ برامج عمل المعهد وخطته وفق نهج تشاركي مع المجلس القضائي، ووزارة العدل، وجميع الشركاء الداعمين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وتضافرت جهود الكوادر الإدارية في المعهد القضائي، والمحاضرين، والجهات الداعمة، والمؤسسات الشريكة، والمبادرات المجتمعية لتحقيق الإنجازات التي سنورها في هذا التقرير بجميع قطاعاتها وصورها، فيما يتعلق بالعمليات الرئيسية أو العمليات المساندة، وما تأتى عنها من خدمات ومخرجات ذات قيمة مضافة بكفاءة وفعالية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وأدوات الرقمنة والذكاء الاصطناعي المنضبط وفق قواعد وبروتوكولات الأمن السيبراني، بما يحقق رؤى المعهد الذكي بمعظم عملياته ومخرجاته، فمنها تناول محور الدعم اللوجستي والإنشائي؛ لاستدامة عمل المعهد بذات الجودة المقدمة، وبما يوفر المتطلبات اللازمة لتقديم التدريب بمناخ ملائم يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة. ومن جانب آخر، تم رفع كفايات العاملين المستهدفين، وتطوير مهاراتهم لذات الغايات، وتم العمل على إخراج الصورة المشرقة للمعهد بإدارة الاتصال والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، مع متابعة حثيثة لما خطط له وفق مؤشرات أداء ناجعة، وكذلك الأمر المثابرة على تحقيق الخطط التدريبية والتدريسية وفق ما أعدت له وعلى الوجه الأمثل.

وان كافة انجازات المعهد لم تكن لتتحقق لولا ما يتلقاه المعهد من دعم متواصل من عطفة رئيس المجلس القضائي رئيس مجلس ادارة المعهد ومن مجلس ادارة المعهد.

محاور التقرير

المحور الأول: القيادة الإستراتيجية

المحور الثاني: جائزة التميز القضائي

المحور الثالث: التأهيل القضائي

المحور الرابع : التدريب التخصصي والتثقيف القانوني

المحور الخامس: الجودة والتميز

المحور السادس: الريادة التكنولوجية والرقمية

المحور السابع: البنية التحتية اللوجستية المستدامة / المبنى الأخضر

المحور الثامن: إدارة الموارد البشرية والمالية

المحور التاسع: الشراكات والتعاون الدولي

المحور العاشر: الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي (EAJTN)

المحور الحادي عشر: الممارسات الفضلى للمعهد القضائي الأردني في عام 2025

المحور الثاني عشر: الرؤى والخطط المستقبلية

المحور الثالث عشر: توثيق الفعاليات وصور الطلبة الخريجين



رؤيا المعهد القضائي ضمن قطاع العدالة



الرؤية

التميز في تحقيق العدالة.

رسالة المعهد القضائي ضمن قطاع العدالة



الرسالة

المساهمة في تطوير أداء قطاع العدالة، وذلك بإعداد المرشحين وتأهيلهم،
من القضاة والأجهزة المساندة، ورفع وبناء قدرات العاملين في قطاع
العدالة، وإعداد الدراسات والبحوث.

القيم المؤسسية القطاعية



القيم

الاستقلالية، الحياد، النزاهة، المساءلة، الاحترام، الابتكار، الشراكة الفعالة،
المساواة، المهنية، الشفافية.



المحور الأول

القيادة الإستراتيجية



■ مجلس إدارة المعهد :

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
رئيس المجلس القضائي
القاضي محمود العبابنة

نائب الرئيس
رئيس المحكمة الإدارية العليا
القاضي ناصر التل

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي الدكتور زياد الضمور

عضو
قاضي محكمة التمييز
القاضي الدكتور عبد الحليم العرمان

عضو
أمين عام وزارة العدل للشؤون القضائية
القاضي وليد كناكريه

عضو
المفتش الأول للمحاكم
القاضي محمد الضمور

عضو
قاضي محكمة التمييز
إبراهيم السلايطة

عضو
مدير عام المعهد القضائي الأردني
القاضي الدكتور نشأت الأخرس

عضو
نقيب المحامين
المحامي الأستاذ يحيى أبو عبود

عضو
الأستاذ الدكتور باسم ملحم
الجامعة الأردنية

عضو
الأستاذ الدكتور أسيد ذنيبات

■ اللجنة العلمية :

القاضي الدكتور نشأت الأخرس
مدير عام المعهد القضائي

القاضي
إبراهيم أبوشما

القاضي
أحمد جرادة

الأستاذ الدكتور
أحمد الحيارى

الدكتورة
آمال أبو عنزة

أولاً: مجلس إدارة المعهد القضائي واللجنة العلمية:

خلال عام 2025 عقدت اللجنة العلمية (26) اجتماعاً منها (6) اجتماعات بصفتها هيئة تحرير مجلة المعهد، وعقد المجلس (26) اجتماعاً، وكان أبرز القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات:

1- برنامج التدريب الإعدادي الدبلوم "ما قبل التعيين":

- تشكيل لجنة مسابقة القبول لبرنامج دبلوم المعهد القضائي، وإقرار نتائجها من قوائم المقبولين ونتائج الامتحانات الكتابية والشفوية والمقابلات الشخصية، وما تبع ذلك من إقرار لمواعيد الدراسة، ومضامين الخطة الدراسية بما اشتملته من مواد دراسية، وتسمية المحاضرين فيها، وإقرار نتائج السير الدراسي الفصلي لطلبة البرنامج، وصولاً إلى قرار استكمالهم لمتطلبات البرنامج وتخريجهم.
- متابعة تنفيذ الخطة الدراسية للأفواج على مقاعد الدراسة، وذلك بالموافقة على الجدول الزمني للفصول الدراسية، وتسمية المحاضرين، وإقرار نتائج الامتحانات الفصلية والنهائية لطلبة دبلوم المعهد.

2- برنامج التدريب المستمر التخصصي "ما بعد التعيين":

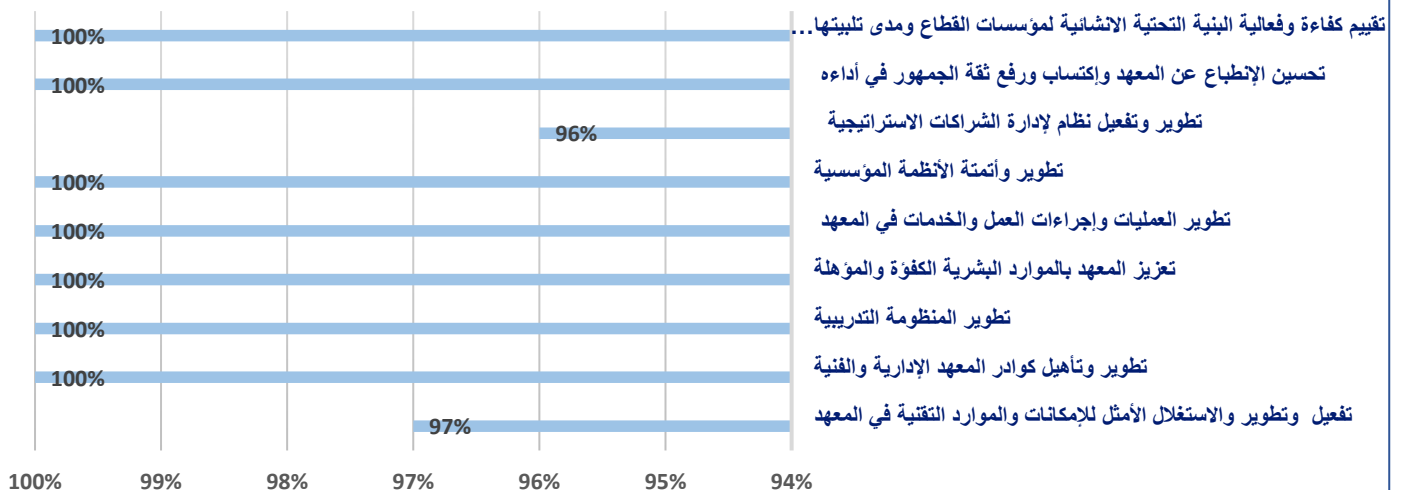
أقرّ مجلس إدارة المعهد خطة التدريب القضائية، والخطط والبرامج التدريبية للكوادر الإدارية والجهات الداخلية والخارجية من القطاع العام، ومن الدول العربية الشقيقة والصديقة، ضمن إطار التبادل الثقافي، منها: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، والمملكة العربية السعودية، وديوان الجريدة الرسمية الفلسطينية، والمكتب الفني في مجلس القضاء الفلسطيني، كما تم عقد برنامج تدريبي لموظفي المحاكم الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تمّ الموافقة على عقد البرامج التدريبية للجهات الداخلية، مثل: مؤسسة وليّ العهد، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والقضاء العسكري، وأمانة عمان.

- 3- صدرت قرارات تنظيمية تتعلق بالشؤون الإدارية والتنظيمية للمعهد، إذ تمّ الموافقة على إصدار مجلة إلكترونية للمعهد، وتكليف اللجنة العلمية بمهام هيئة تحرير المجلة.

ثالثاً: الخطة الإستراتيجية وإنجازاتها

- شهد عام 2025 تحولاً إستراتيجياً جذرياً في مسيرة المعهد القضائي الأردني، وتمثل ذلك في تحقيق أهداف البرنامج التنفيذي بكفاءة تشغيلية ومرونة عالية في إدارة الموارد، فقد تمّ إرساء بنية تحتية رقمية ومؤسسية متكاملة تضمنت أتمتة شاملة للأنظمة الإدارية، وتحديثاً عاصرياً للمرافق اللوجستية، وتقنيات القاعات، إلى جانب إطلاق منصات تعليمية متطورة تضمن استدامة الوصول للمعرفة عن بُعد.
- وقد واكب هذه النهضة التقنية استثماراً نوعي في رأس المال البشري، من خلال تأهيل الكوادر الإدارية والفنية ليكونوا قادة التغيير. وعلى مستوى طلبة دبلوم المعهد، فقد انعكس إيجاباً على تحديث المنظومة التدريبية التي شهدت توحيداً للمناهج، واعتماداً لأساليب المحاكمات الصورية. وفيما يخص التدريب المستمر، فقد صممت برامج تخصصية دقيقة تغطي المجالات التدريبية كافة، وتراعي الاحتياجات الفعلية والنوع الاجتماعي.
- العمل على تفعيل منظومة ديناميكية لإدارة الشراكات، التي أسهمت في تعزيز الصورة الذهنية، وترسيخ ثقة الجمهور والشركاء، ليغدو المعهد بذلك نموذجاً إقليمياً رائداً يجمع بين حداثة البنية التحتية وجودة التدريب.
- وفي إطار تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمعهد القضائي لعام 2025، اعتُمدت حزمة من واحد وعشرين مشروعاً إستراتيجياً، وزعت على مختلف الوحدات التنظيمية في المعهد. وأُطّرت هذه المشاريع ضمن عشرة أهداف فرعية، تخضع لمؤشرات أداء دقيقة يمكن من خلالها قياس نسب الإنجاز الفعلي؛ والتي بلغت (97%) سعياً لتحقيق الغاية الإستراتيجية الرئيسة المتمثلة في الارتقاء بكفاءة الأداء المؤسسي وفاعليته. ويوضح الرسم البياني التالي مؤشرات الأداء المحققة:

رفع كفاءة وفعالية أداء المعهد القضائي





المحور الثاني

جائزة درع التميز القضائي

تميز الأداء وجوائز التميز

بدأت فكرة درع التميز للتدريب القضائي العربي بمبادرة أطلقها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، وتم عرضها في الاجتماع السابع والعشرين لعمداء المعاهد القضائية ومديريها، ورؤساء إدارات تأهيل الأطر القضائية في الدول العربية خلال الفترة من (26 - 28 / 8 / 2019) في بيروت.

حصل المعهد القضائي الأردني على درع التميز للتدريب القضائي في المرتبة الأولى، وحصد ما مجموعه (595) نقطة، بوصفه أفضل معهد قضائي عربي، وذلك خلال انعقاد الدورة الأربعين لمجلس وزراء العدل العرب، التي عُقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتُعدّ النتيجة التي حصل عليها المعهد أعلى نتيجة يحصدها مركز تدريب قضائي وقانوني خلال عمر الجائزة.

يعكس هذا الإنجاز حرص المعهد على تحقيق أعلى معايير الجودة والتميز في التدريب القضائي، وهو ثمرة جهود المعهد القضائي الأردني المدعومة من المجلس القضائي الأردني برئاسة عطوفة القاضي محمود العبابنة والكوادر الوطنية المخلصة التي أسهمت في رفعة اسم الأردن على الساحة العربية.





إعلان نتائج درع التميز، وحصول المعهد القضائي الأردني على المركز الأول، وحصد ما مجموعه (595) نقطة
توجيه رسالة تقدير من مجلس وزراء العدل العرب للمعهد القضائي الأردني لحصوله على درع التميز في
دورته الأربعين

إنتاج درع التميز للقائمين بالمركز الأول الثالث للدورة 40 لمجلس وزراء العدل العرب

ت	المرتبة	اسم المعهد / المركز	المجموع
1	الأولى	المعهد القضائي الأردني	595
2	الثانية	المعهد القضائي العراقي	451
3	الثالثة	مركز الدراسات القانونية بدولة قطر	313

متخصصين بكل وحدة، والدعوة لإنشاء شبكة رقمية قضائية عربية-أوروبية لتبادل الخبرات والتطبيقات العملية.	
المحور الثاني: درع التميز للتدريب القضائي العربي للعام 2025:	
1. تقديم التهنئة للمعهد القضائي الأردني لحصوله على درع التميز للتدريب القضائي العربي للدورة الأربعين لمجلس وزراء العدل العرب - عام 2025.	
2. تقديم التهنئة لكل من المعهد القضائي العراقي ومركز الدراسات القانونية والقضائية بدولة قطر لحصولهما على المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.	

نقاط درع التميز للتدريب القضائي

حقق المعهد القضائي النقاط التالية في جائزة درع التميز:

- ✓ تم استضافة عدة برامج تدريبية عن بُعد (منصة المعهد القضائي الرقمية) بمشاركة عدد من العاملين في الجهاز القضائي في الدول العربية.
- ✓ تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التدريب أو اتفاقية مشتركة بين الدول.
- ✓ مشاركة عطوفة مدير عام المعهد القضائي الأردني في عدد من المؤتمرات وورش العمل في مجال التدريب.
- ✓ إصدار دراسة في مجال التدريب خلال العام 2025.
- ✓ إصدار مجلة علمية محكمة.
- ✓ إصدار نشرات شهرية حول أنشطة المعهد في العام 2025.
- ✓ المشاركة مع المركز بإصدار عشر دراسات حسب نموذج إصدارات المركز العربي.
- ✓ إعداد دراسة منهجية للمعهد القضائي الأردني.
- ✓ إرسال ما يقارب (43) بحثاً علمياً للمشاركة في مجلة الباحث العربي.





المحور الثالث

التأهيل القضائي

التدريب الإعدادي (دبلوم المعهد القضائي) ➤

- مسابقات القبول.
- الخريجون.
- برنامج دبلوم المعهد القضائي (الخطة، المواد التطبيقية، الزيارات، المحاكمات الصورية).
- البحث العلمي القضائي والقانوني والنشر (المجلة والأبحاث).
- المحتوى التدريسي التطبيقي (المناهج الرقمية والورقية).

➤ التدريب الإعدادي (دبلوم المعهد القضائي)

يقدم المعهد القضائي الأردني برنامج دبلوم المعهد القضائي لتأهيل المرشحين لتولي الوظائف القضائية، وهو

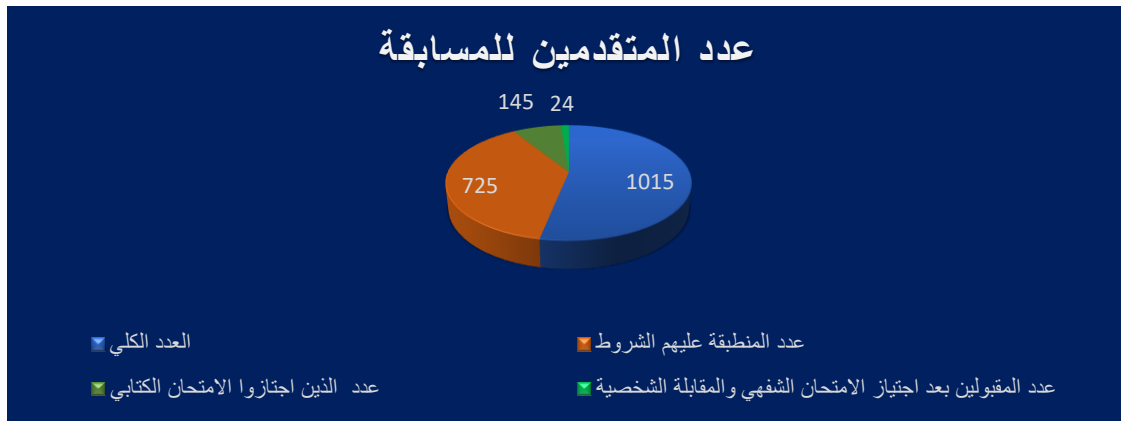


الهدف الأول للمعهد القضائي، كما ورد في المادة (3) من نظام المعهد القضائي رقم (49) لسنة 2020، التي تناولت إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية ومن الدول العربية الشقيقة، وفق التعليمات التي حددت آلية الالتحاق بالبرنامج. كما أورد المشرع في المادة العاشرة من ذات النظام من يُقبل في هذا البرنامج، وهُم: (المحامون الأساتذة، الخريجون من العشرة الأوائل، الكتبة الحقوقيون في وزارة العدل، موظفو الأمانة العامة للمجلس القضائي). وفيما يلي موجز عما يقدّمه البرنامج لهذا العام:

■ مسابقات القبول:

- مسابقة القبول في برنامج دبلوم المعهد القضائي الفوج (26):

تم الانتهاء من أعمال "مسابقة القبول" للفوج السادس والعشرين، التي تمت إجراءات انعقادها رقميًا من استقبال الطلبات والوثائق، وذلك بخدمات رقمية وإلكترونية في المعهد، فقد أجريت الامتحانات الكتابية والشفهية والمقابلات الشخصية، وبالنسبة لـ 24 طالبًا وطالبة من أصل 1015 متقدمًا لمسابقة القبول رقميًا، وقُدِّمَت خدمة رقمية للرد على الاستفسارات وحل المشكلات من خلال الرد الساخن عبر الهاتف، وتطبيق (واتساب) الخاص بالمسابقة، بواقع (7531) عملية تواصل رقمي وهاتفي.



■ برنامج دبلوم المعهد القضائي (الخطّة، المواد التطبيقية، الزيارات، المحاكمات الصورية):

- تنفيذ الخطّة الدراسية:

قبل الشروع في تنفيذ الخطّة الدراسية، عُقدت عدة لقاءات حوارية وتوجيهية بين إدارة المعهد والطلبة، وكذلك بين إدارة المعهد وأعضاء الهيئة التدريسية؛ لرسم الخطوط العريضة، وتحديد المستهدفات العملية التطبيقية التي ستقدم للطلبة، ذلك أن أوّل منصب سيتولاه خريج المعهد هو قاضي لمحكمة صلح. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت امتحانات تحديد مستوى في اللغتين العربية والإنجليزية، ومهارات الحاسوب (الطباعة).

واشتملت الخطّة على المحاور التدريسية التطبيقية الموضوعية والإجرائية القانونية الآتية: المواد القانونية وفق التطبيقات القضائية والاجتهاد القضائي في المواد الإجرائية، والموضوعية الجزائية، والحقوقية، والتجارية، والمصرفية، وممارسات المحاكمة العادلة، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وقانون التنفيذ والتشريعات ذات الاختصاص الصلحي، منها: (قانونا العمل والضمان الاجتماعي، وقانون المالكين والمستأجرين – عقود الإيجار، وقضايا التأمين، وقانون الشركات، وحماية الملكية الفكرية، والمسائل المتعلقة بالأحداث والحماية من العنف الأسري) وأسس الصياغة القضائية وقواعدها، وأصول التفسير القانوني، والممارسات والتشريعات القضائية المحدثة، مثل: بدائل الاحتجاز، والمساعدة القانونية، والعدالة التصالحية، والوسائل البديلة لحل النزاعات المدنية.

مواد عملية فنية، مثل: (الطب الشرعي، وأصول البحث العلمي، واللغتان الإنجليزية والفرنسية، ومواد تتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التقاضي، ومهارات إدارة ملف الدعوى... إلخ).

ج- دورات تدريبية قصيرة المدى محددة وفق الخطّة الدراسية.

د- إجراء تطبيق عملي من خلال مساق المحاكمات الصورية.

هـ- إجراء تطبيق عملي واقعي ضمن إطار برنامج الملائمة، الذي يلزم به الطالب القاضي في المحكمة، مع ربط هذا البرنامج بإجراء حلقة نقاشية صفية تُعقد أسبوعياً؛ لتبادل المعرفة ومناقشة ما تمّ اكتسابه خلال الملائمة، مع تضمين محاكمات صورية تطبيقية لتعميق المهارات وتعزيز الكفاءة العملية.

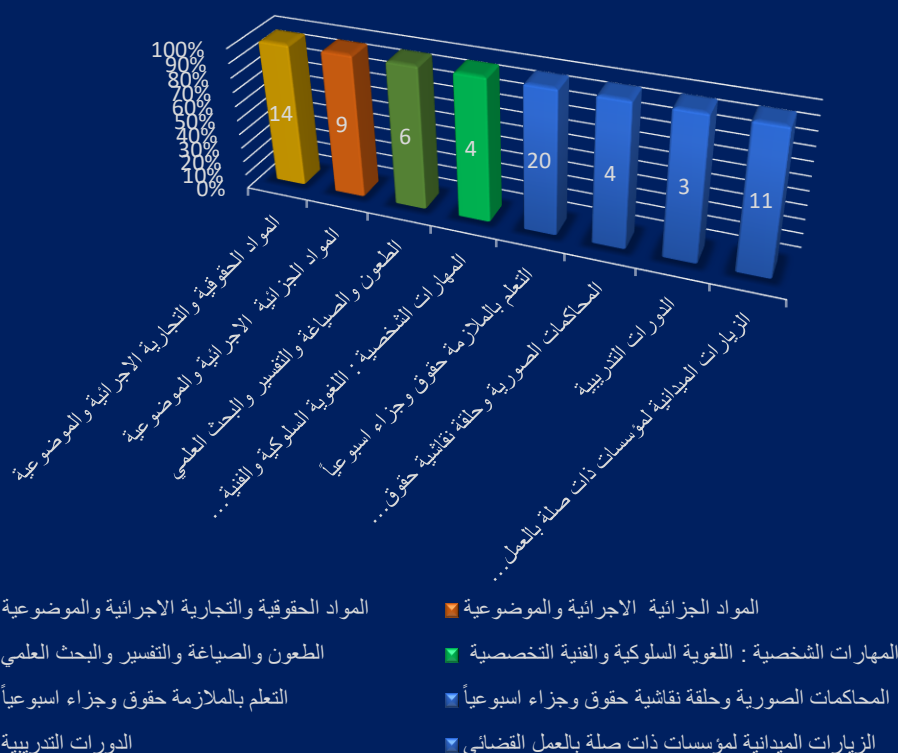
و- تنفيذ زيارات لمؤسسات ذات صلة بالعمل القضائي.

ز- البحث العلمي – بحث التخرج.

ح- مشاركة الطلبة في ورش عمل تدريبية خارج الخطّة، بالتعاون مع مؤسسات شريكة ناقلة للخبرة والممارسات الفضلى.

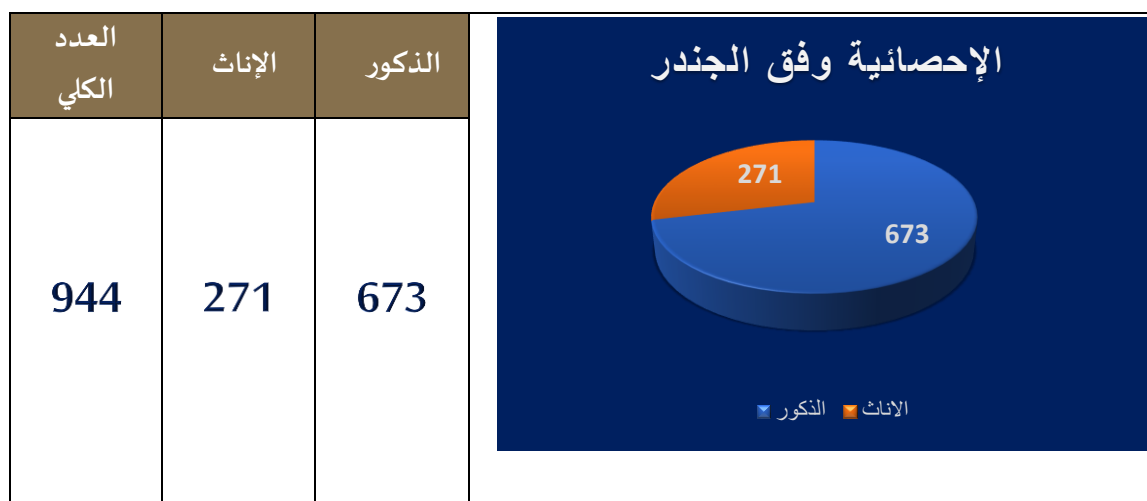
- تخرج طلبة الفوج الثالث والعشرين بعد أن أنهوا متطلبات برنامج الدبلوم، واستكملوا شروط الحصول على شهادة دبلوم المعهد القضائي، وبلغ عدد الطلبة الخريجين (43) طالباً وطالبة، (31) خريجاً و(12) خريجة.

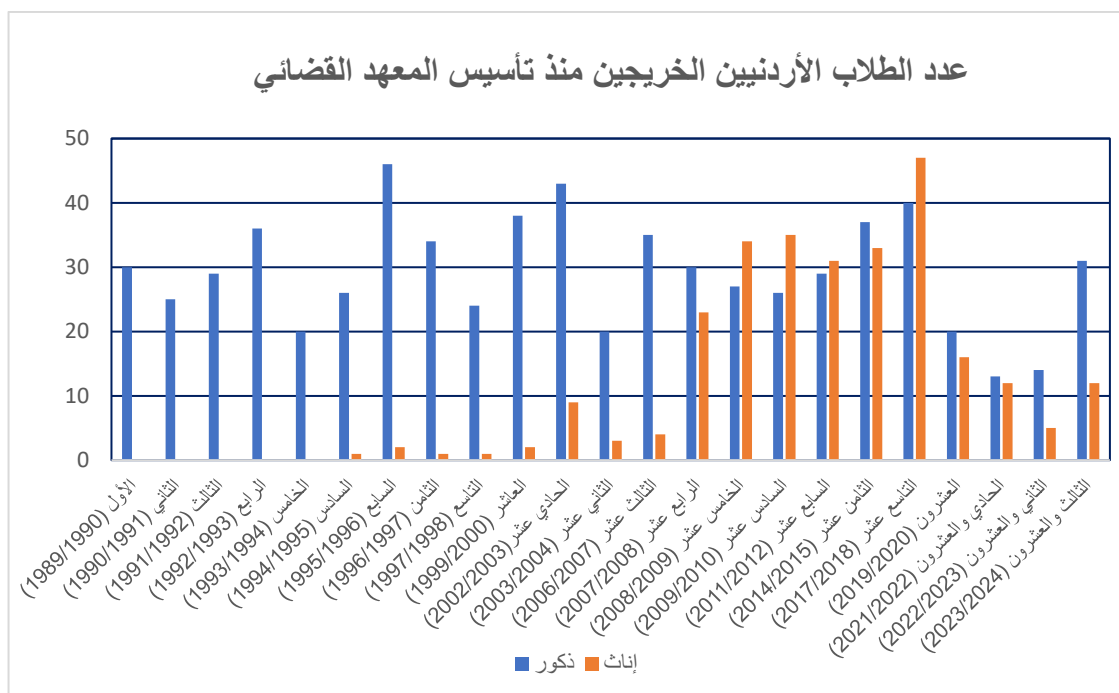
مضامين الخطة الدراسية التطبيقية



الخريجون:

الإحصائية التراكمية لأعداد الخريجين الأردنيين ضمن البرنامج، منذ عام 1989 وحتى عام 2025، بواقع (23) فوجاً، وذلك حسب الشكل الآتي:



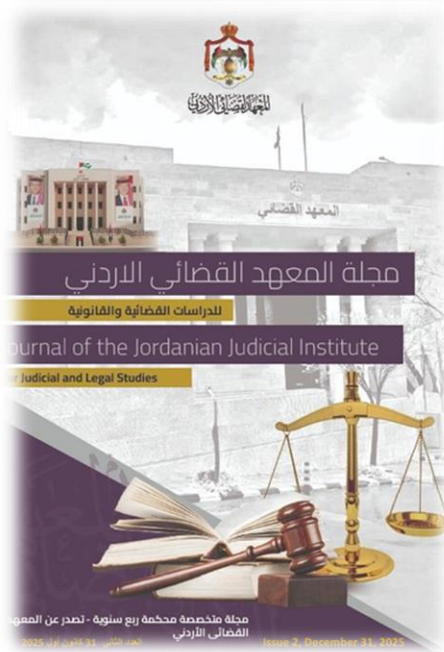


أبرز المناصب التي تولّاها بعض خريجي دبلوم المعهد القضائي

- 1- وزير العدل.
- 2- أمين عام وزارة العدل.
- 3- أمين عام المجلس القضائي.
- 4- النائب العام.
- 5- عين في مجلس الأعيان
- 6- رئيس ديوان التشريع والرأي.



■ البحث العلمي القضائي والقانوني والنشر (المجلة والأبحاث):



انطلاقاً من رسالة المعهد القضائي الأردني في تعزيز منظومة العدالة والبحث العلمي القانوني، وحرصه على أن يكون منبراً رائداً للفكر القضائي، ومرجعاً علمياً للباحثين والقضاة والممارسين في الشأن القانوني، واصلت مجلة المعهد القضائي الأردني للدراسات القضائية والقانونية الإلكترونية الفصلية مسيرتها في النشر العلمي المتخصص خلال العام 2025، وبمجموع أعداد صادرة إلكترونياً (2)، بما ينسجم مع المعايير الأكاديمية المعتمدة إقليمياً ودولياً. وتم نشره على الموقع الإلكتروني المستحدث للمجلة بعد إجراء جميع المتطلبات الأصولية من الاستقبال وحتى الإخراج النهائي والنشر.

وعُقِدَت عدة لقاءات مع طلبة برنامج دبلوم المعهد بخصوص أسس الأبحاث وقواعدها وتعليماتها، وكيفية موافقتها مع متطلبات وشروط النشر في مجلة المعهد القضائي للدراسات القضائية والقانونية، أي تطويع النصوص ما بين تعليمات منح شهادة الدبلوم محور الأبحاث مع تعليمات وشروط النشر في مجلة المعهد القضائي. بالإضافة إلى تقديم الدعم العلمي لطلبة برنامج الدبلوم لغايات إعداد البحث العلمي وفق المعايير العالمية، وفحصها من حيث الاستتال العلمي، ببرنامج كشف الاستتال العلمي (Turnitin).



ويشار إلى أنه تم استقبال مشاريع أبحاث الطلبة وعرضها على اللجنة العلمية؛ لغايات تحكيمها واعتمادها وإجراء التعديلات التي تتواءم مع أصول البحث العلمي، مع التركيز على أصالة البحث وحداثه وجدواه، وحدود الاستفادة العلمية والعملية. واستكمالاً لتحقيق هذا الإنتاج العلمي، تم تسمية مشرفين متخصصين علمياً وعملياً للإشراف على إعداد الأبحاث، لينتهي المطاف بتشكيل لجان مناقشة من ذوي الخبرة والكفاءة الأكاديمية والعملية؛ لمناقشة البحث، والعمل على إثرائه، والتأكد من سلامة المخرج العلمي التطبيقي.

■ المحتوى التدريسي التطبيقي (المناهج) والتعلم الرقمي:

مراحل اعداد المحتوى / المناهج

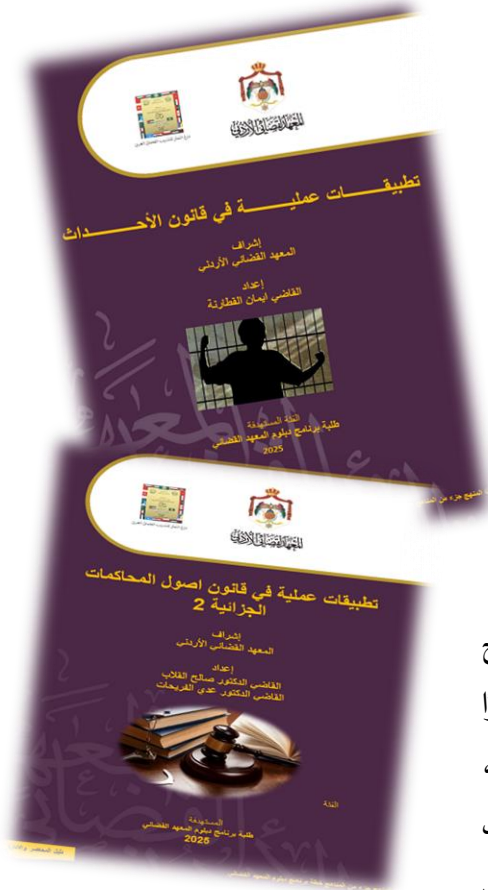


- في إطار التحديث والتطوير للمحتوى التدريسي التطبيقي رقميًا وورقيًا المقدم، تم إعداد (4) مناهج دراسية معتمدة متضمنة جميع أدواتها التعليمية التطبيقية، التي صممت وفق منهجية (بلووم) لصياغة الأهداف، و(كيك باتريك) لقياس المخرج، ووفقًا لمنهجية (مكارثي) لتصميم الحقائق والمناهج الدراسية، وهي: جرائم الفساد والتحقيق الموازي، وحقوق الملكية الفكرية، وقانون أصول المحاكمات الجزائية 2، وقانون التحكيم.

• الإنتاج العلمي والمعرفي

- إنشاء محتوى رقمي مُحسّن (البودكاست) الخاص بإنتاج المحتوى في المعهد القضائي الأردني لعام 2025.

كما سعى المعهد القضائي الأردني إلى رقمنة التدريس، من خلال منصة رقمية خاصة بالطلبة بوصفها أداة رقمية لتعزيز نشر المعرفة القانونية والمهارة القضائية، وتم توفير الإمكانيات والمعدات اللازمة من الناحيتين اللوجستية والتقنية لصناعة المحتوى باحترافية، وذلك بتجهيز استوديو لإنتاج المحتوى باحترافية وجودة عالية، من حيث (موقع التصوير، والإضاءة، والصوتيات، ومهارة التصوير والإخراج والمونتاج). وفي الوقت نفسه، تم استثمار الاستوديو في إنتاج وتقديم محتوى تثقيفي ضمن (بودكاست) المعهد القضائي لتعزيزًا لدور المعهد الريادي في نشر المعرفة القانونية والقضائية، وتوظيف أدوات الإعلام الرقمي الحديثة في تطوير أساليب التدريب والتثقيف، ونتج عن ذلك إنتاج (5) لقاءات (بودكاست) المعهد القضائي وفق الاحتياجات مقسّمة إلى (15) محتوى فرعيًا.



التوثيق البصري لأبرز أنشطة دبلوم المعد القضائي





المحور الرابع

التدريب التخصصي والتثقيف القانوني

➤ التدريب المستمر التخصصي والتوعية القانونية:

➤ تدريب القضاة (تحديد الاحتياجات، تصميم الخطة والبرامج، تقييم تبادلي).

➤ تدريب قطاع العدالة (الجهات التي دُرِّبَت).

■ التدريب المستمر التخصصي والتوعية القانونية:

تعمل مديرية التدريب المستمر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمعهد القضائي، من خلال دورها في التأهيل والتدريب، وتقديم برامج تدريبية متميزة للعاملين في الجهاز القضائي، بما يشمل السادة القضاة، والمدعين العامين، والأجهزة الإدارية المساندة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ويأتي ذلك بهدف الإسهام في ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وضمان تحقيق العدالة الناجزة بجميع صورها وأشكالها.

أهداف المديرية ومهامها:

1. مواءمة أعمال المديرية بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية للمعهد القضائي.
2. إعداد وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل القانونية المتخصصة.
3. متابعة الأداء التدريبي ورفع تقارير التقييم والتطوير.
4. رفع كفاءة وأداء العاملين في القطاعين: القضائي والعام.
5. تطوير الحقائق التدريبية بالتنسيق مع اللجان المختصة.
6. تعزيز التعاون ما بين المعهد القضائي والجهات الخارجية محلياً وإقليمياً ودولياً.
7. إعداد مدربين مؤهلين ضمن خطة قضائية لبناء القدرات.
8. المساهمة في تعزيز ثقافة التعلم المستمر، وبناء مسارات مهنية واضحة بالتدريب المستمر والتطوير الذاتي.

الفئات المستهدفة بالتدريب:

1. القضاة والمدعون العامون النظاميون.
2. القضاة في مديرية القضاء العسكري.
3. القضاة في مديرية الأمن العام (القضاء الشرطي).
4. الموظفون القانونيون في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
5. موظفو الأمانة العامة للمجلس القضائي ووزارة العدل.
6. العاملون في القطاعين العام والخاص والجهات الشريكة المحلية والخارجية.

أقسام مديرية التدريب المستمر:

1. قسم تدريب القضاة:

يستهدف هذا القسم تدريب السادة القضاة العاملين في المحاكم، وذلك من خلال خطة تدريبية سنوية تُعنى بمحاكاة الاحتياجات التدريبية الفعلية لهم، وتمكينهم بالكفايات المعرفية والمهارية والسلوكية اللازمة للعمل القضائي، كما يتم تدريب عدد من السادة القضاة والقانونيين في مختلف الجهات الأمنية والجهات الحكومية محلياً ودولياً.

2. قسم تدريب قطاع العدالة:

يستهدف هذا القسم القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني الأردني، من خلال بناء خطة تمكينية قانونية، وتسليحهم بالكفايات المعرفية والمهارية، ومحو الأمية القانونية.

3. قسم التعلم الرقمي:

قسم مستحدث خلال العام 2025، يعنى بعقد الدورات عن طريق منصة التعلم الإلكتروني الخاصة بالمعهد، وتم في هذا العام تفعيل التعاون مع معظم الجهات الشريكة محلياً ودولياً من خلال هذه المنصة.

وتمت مشاركة معظم الجهات الشريكة مع المعهد القضائي في الدورات والفعاليات التي عقدها المعهد لهذا العام عن طريق المنصة الإلكترونية الخاصة بالمعهد.

4. قسم الشؤون القانونية وخطط التدريب:

قسم مستحدث خلال العام 2025، يعنى بالدراسات القانونية والتي تعتبر احد روافد اعداد الخطط التدريبية التي يتم اعدادها وتنفيذها لتلبية متطلبات متلقي الخدمة.

الإنجازات والإحصائيات الخاصة بمديرية التدريب المستمر للعام 2025:

شهد العام 2025 تنفيذ مجموعة واسعة من الدورات والزيارات التدريبية، إذ استهدفت مختلف الفئات العاملة في القطاع القضائي وقطاع العدالة، وذلك انطلاقاً من رؤية المعهد القضائي الأردني ورسالته المتضمنة تأهيل وتدريب العاملين في الجهاز القضائي والأجهزة الإدارية المساندة محلياً وإقليمياً ودولياً، فقد نظمت مديرية التدريب المستمر مجموعة من البرامج التدريبية، وكانت على النحو الآتي:

- زيارات تطبيقية للسادة القضاة، فقد تم تنفيذ (4) زيارات تطبيقية مختلفة بعدد مشاركين كلي بلغ (53) مشاركاً.

○ (407) دورات تدريبية للسادة القضاة، وموظفي وزارة العدل، ولعدد من الجهات الداخلية والخارجية، كما هو موضح أدناه:

1. دورات السادة القضاة:

عقد المعهد القضائي (188) دورة للسادة القضاة، ضمن الخطة التدريبية للعام 2025، والبرامج التدريبية الإضافية، إذ تم تدريب - بتكرار العدد الكلي - (4154) قاضيًا، بتصنيف (2789) من الذكور، و(1635) من الإناث.

2. دورات الجهات الشريكة مع السادة القضاة:

عقد المعهد القضائي (95) دورة للجهات الشريكة مع السادة القضاة للعام 2025، إذ تم تدريب - بتكرار العدد الكلي - (685) مشاركًا، بتصنيف (564) من الذكور، و(121) من الإناث.

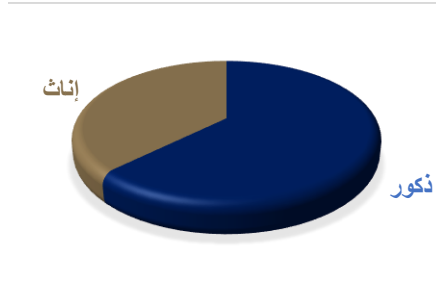
3. دورات القضاة من خلال المنصة الرقمية -:

عقد المعهد القضائي (10) دورات للقضاة من خلال المنصة للعام 2025، إذ تم تدريب بتكرار العدد الكلي (268) مشاركًا، بتصنيف (168) من الذكور، و(100) من الإناث.

البرامج القضائية مع الجهات الشريكة

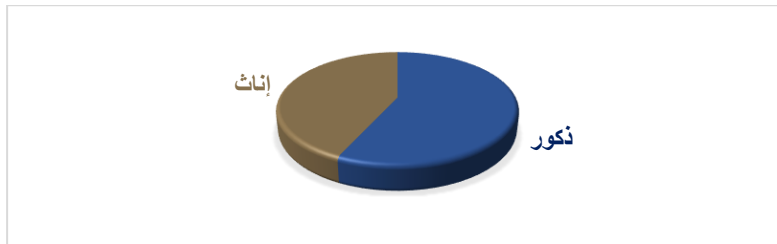
البرامج المنعقدة من خلال منصة التعلم الرقمي

البرامج القضائية الخاصة



4. دورات قطاع العدالة:

عقد المعهد القضائي (179) دورة للموظفين ضمن قطاع العدالة بتكرار والعدد الكلي (4906) مشاركين، بتصنيف (2790) من الذكور، و(2116) من الإناث.

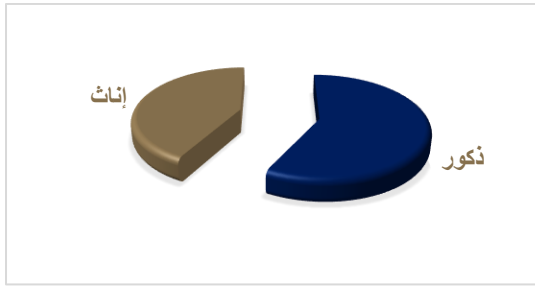


5. دورات السادة المشاركين من الجهات الشريكة:

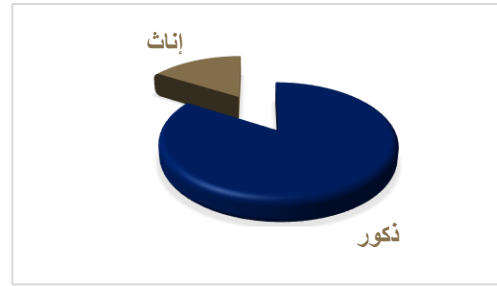
عقد المعهد القضائي (10) دورة تدريبية في إطار التعاون مع الجهات الشريكة، إذ تم التدريب بتكرار والعدد الكلي (125) مشاركًا، بتصنيف (105) من الذكور، و (20) من الإناث.

6. دورات قطاع العدالة من خلال المنصة:

عقد المعهد القضائي (30) دورة من خلال منصة التعلم الرقمي للموظفين ضمن قطاع العدالة، إذ تم التدريب بتكرار والعدد الكلي (1142) مشاركًا، بتصنيف (661) من الذكور، و (481) من الإناث.



البرامج التدريبية التي ينظمها المعهد وفق خطة السنوية من خلال المنصة



المشاركين من الجهات الشريكة التي نظم لها المعهد برامج تدريبية وفق احتياجاتها التدريبية

من أبرز الإنجازات النوعية التي نفذتها مديرية التدريب المستمر خلال عام 2025:

حرصت المديرية على تنفيذ برامج تدريبية نوعية تواكب الاحتياجات المستجدة في العمل القضائي، تركز على تطوير مهارات السادة القضاة، ومواكبة التطورات التكنولوجية والتشريعية الحديثة، وتم إعداد خطة تدريبية شاملة للسادة القضاة وفقًا لمنهجية تنفيذ برامج تلبي الاحتياجات التدريبية الفعلية للسادة القضاة والمدعين العامين، بحيث تُركّز على النوع وليس الكم، وتمكينهم بالكفايات المعرفية والمهارية والاتجاهية اللازمة للعمل القضائي، ولغايات بناء الخطة التدريبية وإعدادها، فإن المديرية تعمل وفق المنهجية الآتية:

- نتائج تحليل استبانة الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة.
- التغذية الراجعة المستخلصة من تنفيذ خطة التدريب للسنة السابقة.
- المسائل القانونية والقضائية المستحدثة.
- التوصيات الصادرة عن:
- جهاز التفتيش القضائي.
- قضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمكاتب الفنية فيها، ومحاكم البداية بالصفة الاستئنافية، ورؤساء المحاكم النظامية.
- أصحاب الخبرة والاختصاص من السادة أعضاء اللجنة العلمية.

وجاءت هذه الخطة استجابة لاحتياجات السادة القضاة، وتماشياً مع أولويات تطوير قطاع العدالة، ويهدف رفع مستوى الأداء، وتحقيق التوازن بين الجانب القانوني والتطبيقي والمهاري، شهد المعهد القضائي في الخطة التدريبية، ولأول مرة، دعوة عدد من الفئات المستهدفة في قطاع العدالة من قضاة وحقوقيين ضمن دورات القضاة النظاميين كما يأتي:



الديوان الملكي الهاشمي العامر



مديرية الامن العام والقضاء الشرطي



القضاء العسكري



دائرة المخبرات العامة



هيئة مكافحة الفساد والنزاهة



رئاسة الوزراء



أمانة عمان الكبرى



وزارة الخارجية



وزارة الداخلية

وتضمنت الخطة التدريبية برامج متنوعة وُزعت على أربعة أرباع بالسنة، بحيث ركز كل ربع على محور محدد من محاور تطوير القدرات القضائية، وذلك على النحو الآتي:

- الربع الأول:

- استهدف هذا الربع قضاة الصلح (أقل من ست سنوات)، والمدعين العامين في مختلف الأقاليم (الوسط / الشمال / الجنوب)، إذ تم فيه عقد (8) مواضيع تدريبية مختلفة ومن أهم الدورات:
- الإثبات في الدعاوى المدنية والخبرة / صلح.
- التوقيف وإخلاء السبيل وبدائل الاحتجاز (بدائل التوقيف، العقوبات المجتمعية).
- قواعد السلوك القضائي وتقنيات التواصل



الربع الثاني:

استهدف هذا الربع أكثر من فئة من القضاة كما يأتي:

1. (قضاة البداية / جزاء ونيابة عامة وقضاة الصلح أكثر من ست سنوات / جزاء) في مختلف الأقاليم (الوسط / الشمال / الجنوب)، إذ تم فيه عقد (10) حلقات نقاشية مختلفة. ومن أهم هذه الدورات:
 - الإثبات في الدعاوى الجزائية والدليل الرقمي الإلكتروني.
 - جرائم الاتجار بالبشر.
 - الجرائم المستحدثة في قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023.
 - بدائل التوقيف والعقوبات البديلة.



2. (قضاة البداية / حقوق و50% من قضاة الجزاء - قضاة الصلح أكثر من ست سنوات/ حقوق) في مختلف الأقاليم (الوسط / الشمال / الجنوب)، إذ تم فيه عقد (8) حلقات نقاشية مختلفة. ومن أهم هذه الدورات:
- إجراءات المحاكمات أمام محاكم البداية وصياغة الأحكام وتسبيبها/ حقوق.
 - حماية حقوق الملكية الفكرية.
 - طلبات الإدخال والتدخل والآثار المترتبة على نقض القرار برد طلب الإدخال إذا كان قد صدر حكم نهائي في الدعوى.



3. قضاة الضريبة والجمارك / بداية: فقد عُقدَت حلقتان نقاشيتان حول:
- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإجراءات والرسوم الجمركية.
 - الخبرة المحاسبية في دعاوى الضريبة ومعايير المحاسبة الدولية.



4. (المدعون العامون وقضاة الصلح /جزاء)، فقد عُقدت حلقات نقاشية حول / الاعتراف بالجرم المسند للمشتكى عليه لـ (165) قاضيًا في إقليم الوسط بواقع (7) حلقات نقاشية، و (65) قاضيًا في إقليم الشمال بواقع (3) حلقات نقاشية.

5. تنفيذ ثلاث زيارات تطبيقية عملية لقضاة إقليم الوسط، تضمنت الزيارات عرضًا تقديميًا من الجهة المختصة لمواضيع الزيارة بطريقة تطبيقية عملية حول المواضيع الآتية:

- تطبيقات في السوق المالي والبورصة.
- التحديات القانونية والأخلاقية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
- تطبيقات في الأمن السيبراني.



6. عقد دورات لتطوير السادة القضاة وتأهيلهم: تم تنفيذ عدد من الدورات المتخصصة، التي تهدف إلى تطوير الأداء القضائي، ورفع الكفاءة المهنية، ومن أبرزها:

- دورات في مجال الإحلال الوظيفي، التي استهدفت أقدم (20) قاضيًا في كل درجة من درجات السادة القضاة (الاستئناف، البداية، والصلح)، وركزت على إعداد الكوادر القضائية لتولي المناصب العليا ضمن خطة ممنهجة لاستدامة الكفاءات في الجهاز القضائي، وهدفت إلى تعزيز قدراتهم القانونية والمهارية، بما يتناسب مع متطلبات كل درجة.

وقام المعهد القضائي الأردني بتنفيذ الدورات الخاصة بالإحلال الوظيفي للسادة القضاة على النحو الآتي:

أ. عقد (4) دورات تدريبية لقضاة الاستئناف (حقوق وجزاء - أقدم (20) قاضي استئناف) بالمواضيع الآتية:

- اختصاص محكمة التمييز بنظر الطعون المدنية، ومدد الطعن، والإذن بالتمييز، وطلبات تأجيل الرسوم.
- صياغة الأحكام التمييزية، وكيفية الرد على أسباب التمييز، وتعليل الأحكام وتسجيلها، واستنباط المبادئ القانونية.
- حدود رقابة محكمة التمييز باعتبارها محكمة قانون، وصلاحياتها بالرقابة على البيانات المقدمة في الدعوى.
- دراسة في الاتجاهات الحديثة لأحكام الهيئة العامة لمحكمة التمييز في الدعاوى المدنية.



عقد (4) دورات تدريبية لقضاة البداية (حقوق وجزاء – أقدم (20) قاضي بداية) بالمواضيع الآتية:

- اختصاص محكمة الاستئناف ومحاكم البداية بصفتها الاستئنافية، ومدد الطعن، وطلبات تأجيل الرسوم، وإجراءات المحاكمة أمام محاكم الاستئناف.
- صياغة الأحكام، وكيفية الرد على أسباب الاستئناف والدفع، وتعليل الأحكام وتسبيبها، وحالات إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى.
- صلاحية محكمة الاستئناف بالرقابة على البينات المقدمة في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى، وحالات السماح بتقديم بينات أمام محكمة الاستئناف، ووزن وتقدير البينات.
- مهارات التحليل القانوني وتفسير النصوص، وتطبيق النص القانوني على الوقائع الثابتة في الدعوى والاتجاهات الحديثة لأحكام الهيئة العامة لمحكمة التمييز في دعاوى المدنية.



i. عقد (3) دورات تدريبية لقضاة الصلح (حقوق وجزاء – أقدم (20) قاضي صلح) بالمواضيع الآتية:

- إدارة الدعوى المدنية.
- إجراءات المحاكمة أمام محاكم البداية وصياغة الأحكام وتسبيبها.
- الإثبات في دعاوى المدنية والخبرة

البرنامج المتكامل للسادة القضاة المتدرجين، الذي تَضَمَّنَ (9) موضوعات تدريبية للطلبة خريجي الفوج (22)؛ بهدف تأهيلهم، وتزويدهم بالمهارات، وإكسابهم خبرات في عدد من القوانين ذات التماس المباشر اليومي للعمل القضائي، وإلحاقهم بالجهاز القضائي من خلال مجموعة من الدورات النظرية والتطبيقية التي تجمع بين المعرفة القانونية والمهارية، ومن هذه الدورات:

- قانون محاكم الصلح والبيانات/حقوق.
- إعداد وصياغة القرارات الإعدادية والأحكام النهائية/حقوق / جزاء.
- النظام العام والخصومة واختصاص الشخصية المعنوية والاسم التجاري.



الربع الثالث: استهدف هذا الربع كلاً من:

1. **قضاة محكمة الاستئناف وقضاة البداية بصفتها الاستئنافية / جزاء والنيابة العامة** في مختلف الأقاليم (الوسط / الشمال / الجنوب)، فقد تم عقد (9) حلقات نقاشية مختلفة.
2. **ومن هذه الدورات:**
 - أصول الرد على أسباب الطعن الاستئنافي وتسبيب وتعليل الأحكام الاستئنافية / جزاء.
 - تنفيذ الأحكام الجزائية وبدائل العقوبات في ضوء تعديل قانون العقوبات.
 - الحماية من العنف الأسري ودور قرارات عدم التعرض والاقتراب

3. قضاة محكمة الاستئناف وقضاة البداية بصفتها الاستئناف / حقوق في مختلف الأقاليم (الوسط / الشمال / الجنوب)، فقد تم عقد (6) حلقات نقاشية مختلفة. ومن هذه الدورات:

- حماية البيانات الشخصية في ضوء التطور الرقمي.
 - التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحماية الأسرار التجارية في القرارات المستعجلة بوقف التعدي وضبط الأدلة.
 - صلاحية المحاكم الاستئنافية بالتدخل فيما لم يرد في الطعن الاستئنافي / حقوق.
4. تنفيذ زيارة تطبيقية عملية لقضاة إقليم الوسط، تضمنت عرضًا تقديميًا من الجهة المختصة لموضوع الزيارة بطريقة تطبيقية عملية حول إجراءات التحقيق الأولي في جرائم الاتجار بالبشر.



الربع الرابع: تمّ في هذا الربع عقد حلقات نقاشية مختلفة في الأقاليم الثلاثة (الوسط / الشمال / الجنوب) كما يأتي:

1. حلقة نقاشية ما بين قضاة المحاكم بمختلف درجاتها، وأعضاء النيابة العامة / جزاء، فقد تم عقد (4) حلقات نقاشية مختلفة. ومن هذه الدورات:
- النقض بأمر خطي في ضوء أحكام محكمة التمييز.
- دور المحكمة الاستئنافية بخصوص الادعاء بالحق الشخصي عند استئناف المحكوم عليه وإثبات الادعاء بالحق الشخصي.

- الاستجواب والمواجهة أثناء التحقيق، وصياغة قرارات الظن والالتهام والأحكام الجزائية، وتحديد بيانات النيابة العامة.
- 2. حلقة نقاشية ما بين قضاة المحاكم بمختلف درجاتها/ حقوق، فقد تم عقد (6) حلقات نقاشية مختلفة. ومن هذه الدورات:
 - الدعوى الصرفية ودعوى المطالبة بأصول الحق.
 - إشكالات تكرار الطعن والإعادة وعدم اتباع الطعن فعليًا واتباعه شكليًا.
 - الإثبات بالقرائن في القضايا الجمركية، ومفهوم التعرف الجمركية، وطرق التقدير الجمركي.
- 3. عقد برنامج متكامل للسادة خريجي الفوج الثالث والعشرين، وطالبي من الفوج الثاني والعشرين، وقد تضمن (9) موضوعات تدريبية قُسمت على مجموعتين، بهدف تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات، وإكسابهم خبرات في عدد من القوانين ذات التماس المباشر اليومي للعمل القضائي، وإلحاقهم بالجهاز القضائي من خلال مجموعة من الدورات النظرية والتطبيقية التي تجمع بين المعرفة القانونية والمهارة. ومن هذه الدورات:
 - التوقيف وإخلاء السبيل وبدائل التوقيف.
 - متعلقات النظام العام والخصومة واختصاص الشخصية المعنوية والاسم التجاري.
 - قانون البيئات.



كما شهد العام 2025 توسعاً في الشراكات المؤسسية، والتعاون مع عدد من الجهات المحلية والإقليمية، ومن أبرزها:

- الأمانة العامة للمجلس القضائي ووزارة العدل: في مجال بناء القدرات القيادية والإدارية والتقنية والمهارية للعاملين في قطاع العدالة. ومن هذه الدورات:
 - الأمن السيبراني.
 - التعاميم المتعلقة بعمل الكاتب العدل.
 - التعديلات على قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية.
 - التوقيع الإلكتروني.
 - الذكاء الاصطناعي.
 - بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل.
 - التدريب على استخدام برنامج (ميكروسوفت إكسل).
 - ترسيم الدعاوى.
 - تعزيز قدرات العاملين بالصفوف الأمامية.
- أمانة عمان الكبرى، في مجال التدريب على تطبيقات العدالة البيئية والتنظيم الإداري.
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، في إطار تبادل الخبرات، وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة على المستوى العربي، قام المعهد القضائي الأردني بتنظيم عدة ورش عمل عبر المنصة الرقمية للمعهد بمواضيع عدة، منها:
 - الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.
 - قضايا الاستثمار.
 - استرداد الأموال المتحصلة من الجرائم المنظمة والإرهاب ومصادرتها وإدارة الأموال المصادرة.
 - التعديلات على قانون العقوبات الأردني - بدائل الاحتجاز / بدائل التوقيف والعقوبات المجتمعية.
 - القضاء في مواجهة الجرائم الإلكترونية: تحديات وإستراتيجيات.
 - تحديات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التدريب القضائي.

- الحماية القضائية للملكية الفكرية والإبداع في ظل التطور الإلكتروني والذكاء الاصطناعي.
- مؤسسة ولي العهد، فقد تم تنفيذ ثلاث دورات تدريبية في الأقاليم الثلاثة (الشمال، والجنوب، والوسط) تناولت الموضوعات الآتية:
 - بدائل التوقيف والعقوبات البديلة.
 - جلسة توعوية حول قانون السير الأردني.
 - جلسة توعوية حول مكافحة المخدرات، وذلك ضمن الجهود في نشر الثقافة القانونية، وتعزيز الوعي المجتمعي.
- هيئة شباب كلنا الأردن، تم عقد لقاء حوارى تضمن مناقشة مجموعة من القضايا القانونية الراهنة، وتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعدالة وسيادة القانون؛ بهدف رفع الوعي القانوني لدى فئة الشباب، وتشجيعهم على المشاركة المجتمعية الفاعلة.
- منظمات دولية وجهات أكاديمية متخصصة ساهمت في إثراء المحتوى التدريبي، وتعزيز الطابع التطبيقي للدورات.
- وتأتي هذه الجهود ضمن الخطة التي تهدف إلى توسيع نطاق التدريب، وتعزيز التواصل المؤسسي مع مختلف القطاعات، إذ أسهمت هذه الدورات والشراكات في
- تحقيق نقلة نوعية في التدريب القضائي، وترسيخ مكانة المعهد القضائي الأردني بوصفه مركزاً إقليمياً رائداً في تطوير منظومة العدالة.



الإحصائية النهائية لقسم التدريب المستمر لعام 2025 (مع تكرار)

#	الفئة المستهدفة	عدد الفعاليات	عدد المشاركين (الذكور)	عدد المشاركين (الإناث)	عدد المشاركين الكلي
1.	القضاة	188	2789	1635	4154
2.	القضاة - منظومة التعلم الإلكتروني	10	168	100	268
3.	الجهات الشريكة - منظومة التعلم الإلكتروني		105	20	125
4.	الجهات الشريكة	95	564	121	685
5.	قطاع العدالة	179	2790	2116	4906
6.	قطاع العدالة - منظومة التعلم الإلكتروني	30	661	481	1142
	مجموع الفعاليات الكلي	407	6513	4352	10595

المجموع الكلي للفعاليات لا يتضمن الرقم (4) لأنَّ هذه الفئة ضمن دورات القضاة الرقم (1)



المحور الخامس

الجودة والتميز

➤ الحوكمة وضمان الجودة.

➤ جودة التدريب والخدمات.

أولاً: الحوكمة وضمان الجودة

تعد الحوكمة بمثابة الإطار العام والطريق الذي تستند إليه الإدارة العليا في اتخاذ القرار والتوجيه والمتابعة والمراقبة وصولاً لتحقيق الأهداف. والحوكمة مجموعة من الأطر والقوانين والأنظمة والضوابط الرقابية والتعليمات المكتوبة والموثقة التي تستخدمها الإدارة العليا، في سبيل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرسومة، باستخدام مجموعة من المبادئ المتمثلة بالشفافية والمساءلة والنزاهة والكفاءة وسيادة القانون.

وقامت الإدارة العليا في المعهد القضائي بتعزيز الحوكمة، وذلك بتفعيل دور وحدة الرقابة الداخلية واستقلاليتها، وربطها مباشرة بالإدارة العليا من خلال الهيكل التنظيمي، إذ تُعدّ وحدة الرقابة الداخلية أداة فعالة بيد الإدارة؛ للتأكد من التقيد بالسياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية التي تنظم العمل، ومتابعة الالتزام بالتشريعات والأنظمة المالية والإدارية وتقييم المخاطر، كما عمدت الإدارة العليا إلى نشر ثقافة الرقابة الداخلية بين الموظفين بالتصديق على اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي وتعميمه على الوحدات الإدارية في المعهد القضائي، تماشيًا مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (TTA).

وأسهمت الممارسات الفضلى للحوكمة والرقابة التي تبنتها الإدارة العليا في المعهد القضائي إلى زيادة مستوى الشفافية والمساءلة والنزاهة في العمل، وزيادة كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري وتقليل المخاطر، وتحسين جودة البرامج التدريبية، بما يتوافق مع الخطط والأهداف المرسومة والاحتياجات التدريبية. كما أن تعزيز دور الحوكمة والرقابة الداخلية في المعهد القضائي أدى إلى تحسين استخدام الموارد التدريبية، من خلال حسن إدارة الموازنات المخصصة للتدريب، وإنفاقيها وفق أولويات واضحة، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ العدالة والشفافية في اختيار المحاضرين والمدربين وفقًا لمعايير واضحة حسب الكفاءة والتخصص والبرنامج الأكاديمي أو التدريبي المحدد.

وقد كان من آثار تعزيز مبادئ الحوكمة المتمثلة بالكفاءة والمساءلة، تطوير آليات وأدوات تقييم للعملية التدريبية، مثل: تقييم الأثر التدريبي على المشاركين، وتقييم المدربين، وتحليل نتائج البرامج التدريبية باستخدام أدوات تقييم مبنية على الشفافية، بما ينعكس على تأهيل القضاة، وزيادة كفاءة الجهاز القضائي وفعاليته.

ثانيًا: جودة التدريب والخدمات

شهد عام 2025 ترسيخ مكانة المعهد القضائي الأردني بوصفه مركزًا رياديًا في بناء القدرات القضائية، إذ تم تحقيق معدل رضا وانطباع عام عن جودة التدريب والخدمات بلغ (90.2%)، وفقًا لتقارير المتابعة والتحليل المستمر للتغذية الراجعة. ويعكس هذا التقرير التزام المعهد الراسخ بتقديم برامج تدريبية وخدمات مساندة بمعايير عالمية، مدفوعًا بكفاءة محاضريه، وعمق محتواه التدريبي.

تميزت البرامج التدريبية المقدمة خلال عام 2025 بمستوى عالٍ من الجودة، فتم تحقيق نسبة رضا عن المحتوى التدريبي بلغت (91.8%)، وتميز المحتوى التدريبي بالشمولية والتنوع، إذ غطى مجموعة واسعة من الموضوعات

- القانونية الحديثة. وقد صُمِّمَ المحتوى ليكون تفاعلياً ومبنيًا على المشاركة، وذلك بدمج الحالات العملية والورش التفاعلية التي ترفع من كفاءة المتدربين، وقدرتهم على التحليل واتخاذ القرار، وقد تم تحقيق ذلك من خلال:
- تحديث المناهج: تم إجراء مراجعة شاملة للمناهج؛ لضمان مواكبتها لأحدث التعديلات التشريعية، مثل: (قانون الجرائم الإلكترونية 2023)، والاتجاهات القضائية الحديثة.
 - التفاعل والتطبيق: أظهر المتدربون تفاعلاً كبيراً في الورش العملية وجلسات المحاكاة، مما انعكس على قدرتهم على تطبيق المعارف المكتسبة في دراسات الحالة والتقييمات العملية.
 - ويمثل كادر المحاضرين والمدربين نقطة القوة الأبرز في منظومة التدريب، إذ حقق محور "المحاضرون" أعلى نسبة رضا بلغت (95.6%) كما هو مبين في الجدول أدناه. ويعود هذا التميز إلى عاملين رئيسيين:
 - الخبرة العملية العميقة: يتألف معظم كادر التدريب من قضاة ممارسين وخبراء متخصصين، مما يضمن نقل المعرفة من منظور عملي وتطبيقي وليس نظرياً فقط.
 - الارتباط بالواقع القضائي: يساهم ارتباط المحاضرين الوثيق بالممارسات القضائية اليومية في تعزيز مصداقية التدريب، وتقديم إجابات واقعية للتحديات التي تواجه المتدربين.
 - وإدراكاً لأهمية توفير بيئة تدريبية متكاملة، قدم المعهد مجموعة من الخدمات المساندة التي ساهمت في تحسين تجربة المتدربين، فقد حظي محور "الترتيبات الإدارية واللوجستية" بنسبة رضا بلغت (84.4%)، بينما نال "الإشراف التدريبي" نسبة رضا (89.2%). وشملت هذه الخدمات ما يأتي:
 - الدعم الفني واللوجستي: توفير قاعات مجهزة بأحدث التقنيات، وموارد تعليمية رقمية متاحة عبر منصات المعهد، مما سهل على المتدربين الوصول إلى المعلومات والمشاركة الفاعلة.
 - الإرشاد والتوجيه: تقديم إشراف أكاديمي وإداري مستمر؛ لضمان سير العملية التدريبية بسلاسة، وتلبية احتياجات المتدربين بشكل فوري.

يبين الجدول أدناه المحاور الرئيسة لعملية تقييم جودة التدريب:

الانتداب العام	محاور التقييم	متوسط التقييم (من 5)	نسبة الرضا الإجمالية
90.2%	المحاضرون	4.78	95.6%
	المحتوى التدريبي	4.59	91.8%
	الإشراف التدريبي	4.46	89.2%
	الترتيبات الإدارية واللوجستية	4.22	84.4%



المحور السادس

الريادة التكنولوجية والرقمية

➤ المنصات الرقمية والأنظمة المحوسبة.

➤ البنية التحتية التكنولوجية.

أولاً: المنصات الرقمية والأنظمة المحوسبة

حققت مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي تطوراً نوعياً في البنية الرقمية الداعمة للتعليم والتدريب القضائي، عبر بناء وتشغيل منظومة متكاملة من المنصات والأنظمة الإلكترونية. وقد أسهمت هذه الإنجازات إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمعهد، ولا سيما تعزيز جودة التدريب القضائي، وتمكين التعلم الذاتي، وتطوير الخدمات الذكية، ودعم التحول الرقمي المؤسسي.

1. تطوير منظومات التعلم الرقمي بما يعزز جودة التدريب القضائي

- تم إطلاق وتطوير منصتي التعلم الرقمي للدبلوم الإعدادي وللتدريب المستمر، وفق أعلى المعايير التقنية، وبما يتيح سهولة الوصول للمواد التدريبية، وإدارة العملية التعليمية بشكل متكامل؛ وذلك لتوفير تعليم قضائي متخصص وعصري، وتعزيز قدرات المتدربين عبر بيئة تعليمية مرنة وحديثة.
- تفعيل الفيديوهات التفاعلية الموجهة للسادة القضاة، التي تسمح بالتعلم غير المتزامن، إذ تعد نموذجاً متقدماً في الشرح والتحليل القضائي، كما أنها وسيلة لتمكين القاضي من الوصول إلى المعرفة القضائية في أي وقت ومكان، ورفع مستوى الاعتماد على التعلم الذاتي.
- تطوير منصة المكتبة الرقمية التي توفر مصادر معرفية إلكترونية تدعم الدراسة والبحث القضائي، وإثراء المحتوى العلمي، وبناء بيئة معرفية متكاملة، كما أنها تمكن السادة القضاة من تصفح المحتوى الرقمي بيسر وسهولة.

2. رقمنة الخدمات المؤسسية بما يعزز كفاءة العمل ويحسن تجربة المستفيد

- تطوير منصة مخصصة لتقديم طلبات المسابقة القضائية، ما أسهم في توحيد الإجراءات، وسرعة ودقة عمليات التدقيق والفرز، والتسهيل على متلقي الخدمة بتوفير خدمة إلكترونية متاحة (24 ساعة، وتأتي هذه الخدمة تعزيزاً لمبدأ الحوكمة والشفافية في إجراءات الالتحاق بالقضاء.
- إطلاق موقع لتقديم طلبات العمل، من محاضرين ومدرسين، بصورة إلكترونية كاملة، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الخبرات التدريبية، ودعم هدف تحسين جودة الكوادر العلمية.
- تطوير الموقع الإلكتروني للمجلة القضائية، وإتاحة أعدادها إلكترونياً، بما يتماشى مع رؤية المعهد القضائي بنشر المعرفة القانونية، وتيسير وصول جميع فئات المجتمع إليها.

3. تطوير الأنظمة الداخلية الداعمة للتحول الرقمي والحوكمة

تم تحديث الأنظمة المحوسبة في المعهد وتفعيلها وإجراء صيانة مستمرة لها، وذلك بهدف تعزيز الكفاءة المؤسسية والحوكمة الرقمية، من خلال تحسين سير العمل، ورفع دقة البيانات، وتسريع الخدمات الداخلية والخارجية.

وتشمل الأنظمة المحوسبة العاملة في المعهد:

- نظام التدريب المستمر.
- نظام القبول والتسجيل للدبلوم الإعدادي.
- نظام الديوان (الصادر والوارد).
- نظام المحاسبة والمكافآت.
- نظام الأرشفة الإلكترونية.
- نظام التراسل الحكومي.
- نظام تتبع المركبات.

ثانيًا: محور البنية التحتية التكنولوجية

قامت مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في المعهد ببناء بيئة تكنولوجية تُعدّ نموذجًا متقدمًا على مستوى المؤسسات القضائية والتدريبية في المنطقة، بهدف دعم إستراتيجية المعهد التي تهدف إلى توفير وتطوير بيئة تدريب ذات معايير عالمية، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية حسب أعلى معايير التكنولوجيا الحديثة.

1. تطوير القاعات والمختبرات بما يدعم التدريب القضائي المتخصص

- تجهيز مختبرات حواسيب متطورة تضم أكثر من (50) جهازًا حديثًا، مع توفير أنظمة عرض متقدمة، وإنترنت عالي السرعة؛ لتعزيز جودة التدريب العملي، ودعم هدف تمكين المتدربين من اكتساب المهارات الرقمية اللازمة.
- تزويد جميع القاعات الصفية وقاعات التدريب بِشاشات ذكية، وأنظمة صوتيات حديثة، وذلك من أجل توفير بيئة تدريب تفاعلية تدعم أساليب التدريب الحديثة المعتمدة على المحاكاة والتفاعل.
- تحديث وتطوير خط الإنترنت في مبنى المعهد القضائي، فتم تحويل خطوط الإنترنت من (ADSL) إلى خط (Fiber)، مما يساعد على تحقيق العملية التدريبية وتعزيزها.

- تجهيز قاعة تدريب متخصصة مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات اللازمة لعقد الدورات التدريبية عن بعد، ممّا أدى إلى تعزيز العملية التدريبية، وتسهيل الوصول إلى التدريب دون قيود المكان والوقت، وترسيخ فكرة التدريب المدمج.



2. تطوير المسارح التدريبية والاهتمام ببيئتها اللوجستية

- تطوير ثلاثة مسارح تدريبية وإجراء صيانة دورية لها، وتجهيزها بأنظمة عرض وصوت متطورة، إلى جانب وجود غرف ترجمة فورية مجهزة بالكامل، ممّا يعزز رؤية المعهد ليصبح معهداً تدريبياً إقليمياً قادراً على استضافة المؤتمرات والفعاليات المحلية والدولية.



3- تقديم الدعم الفني واللوجستي

يقوم موظفو مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي بتقديم الدعم الفني اللازم؛ لإدامة عمل الموظفين، ودعم العملية التدريبية بشكل دائم، مما يحقق استدامة عمل المعهد.

4. التحول نحو المبنى الذكي بما يعزز الاستدامة ويخفض التكاليف

في إطار مساعي المعهد لتوظيف التقنيات الرقمية في إدارة مرافقه، تم البدء بتنفيذ مشروع تحويل مبنى المعهد القضائي إلى مبنى ذكي، يشمل حلول مراقبة استهلاك الطاقة، وأنظمة التشغيل الذكية، مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المالية والتكنولوجية، وفيما يأتي أهم المشاريع التي بدأ المعهد بتنفيذها:

نظام التحكم الإلكتروني بالتهوية

تصميم برنامج إلكتروني يتيح التحكم التلقائي في تشغيل التهوية وإيقافه داخل جميع قاعات المعهد، بحيث يتم ربطه ببرنامج الدورات التدريبية التابع لمديرية التدريب المستمر، وجدول المحاضرات الخاص بمديرية الدبلوم الإعدادي، فيعمل النظام على تشغيل التهوية في القاعات التي تُعقد فيها دورة أو محاضرة عند بدء المحاضرة، ويتم إيقاف التهوية بشكل إلكتروني عند الانتهاء من المحاضرة، إذ يعمل النظام تلقائيًا قبل بدء المحاضرات بـ (10) دقائق، وينطفئ بعدها بـ (10) دقائق.

نظام التحكم الإلكتروني بالأبواب

- تصميم برنامج إلكتروني يتيح التحكم بفتح أبواب القاعات التدريبية وإغلاقها في جميع قاعات المعهد، وربطه ببرنامج الدورات التدريبية التابع لمديرية التدريب المستمر، وجدول المحاضرات الخاص بمديرية الدبلوم الإعدادي، إذ يعمل النظام بشكل تلقائي، فيتم فتح أبواب القاعات التي تُعقد فيها دورة أو محاضرة إلكترونيًا قبل بدء المحاضرات.
- إضافة نظام رقم سري للأبواب التي تم ربطها بنظام الفتح والإغلاق الإلكتروني؛ لضمان دخول فرق الصيانة والتنظيف عند الحاجة فقط.

نظام الإضاءة الذكي

- استبدال التحكم اليدوي بالإضاءة بنظام إلكتروني يعتمد على فتح القاعة وإغلاقها، إذ يتم تشغيل الإضاءة في القاعات التدريبية عند فتح الأبواب بشكل إلكتروني.
- اعتماد القاعات على نظام عمل يعتمد أيام الاستخدام الرسمية فقط.

ساهم استخدام الأنظمة الذكية للتحكم بالإضاءة والتهوية في تقليل الكلف التشغيلية للمبنى، فقد لوحظ انخفاض فواتير الكهرباء انخفاضًا كبيرًا عند استخدام هذه الحلول الذكية.



المحور السابع

البنية التحتية اللوجستية المستدامة / المبنى الأخضر

- استدامة عمل المبنى
- إدارة الوثائق
- المشتريات واللوازم

➤ استدامة عمل المبنى

شهد عام 2025 مرحلة مفصلية في مسيرة التطوير المؤسسي للمعهد القضائي الأردني، إذ برزت مديرية الشؤون الإدارية بوصفها أحد الأعمدة الرئيسية في دعم استدامة العمل المؤسسي وتعزيز كفاءة الأداء العام، من خلال رؤية إستراتيجية شاملة جسدت مفهومًا متقدمًا للإدارة الحديثة، قائمًا على التخطيط المسبق، والحوكمة الرشيدة، وحسن استثمار الموارد، والارتقاء المستمر بمستوى الخدمات المقدمة.

أولاً: إدارة المبنى والخدمات اللوجستية

اضطلعت مديرية الشؤون الإدارية بدور محوري في تعزيز جاهزية المبنى، وضمان استمرارية عمله بكفاءة عالية، من خلال تنفيذ خطة متكاملة لإدارة المرافق والخدمات اللوجستية. وقد شملت هذه الخطة إبرام عقود صيانة شاملة لمختلف الأنظمة الحيوية في المعهد، بما في ذلك المصاعد، وأنظمة التكييف والتبريد وأنظمة الطاقة الشمسية، والمولد الكهربائي، بما يضمن استمرارية التشغيل الآمن، ويحد من الأعطال الطارئة. كما تم تنفيذ عمليات استبدال فورية للقطع التالفة أو المتهاكة، بما يساهم في رفع مستوى السلامة العامة ويعزز كفاءة التشغيل.

وفي إطار ترسيخ مفاهيم الوقاية والاستدامة، اعتمدت المديرية نهج الصيانة الوقائية الدورية، بإعداد جداول متابعة دقيقة لحالة البنية التحتية، الأمر الذي أسهم في تقليل الأعطال المفاجئة، وخفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.

وفي جانب السلامة، جرى تحديث أنظمة إنذار الحريق وفق أحدث المعايير المعتمدة، بما يضمن سرعة الاستجابة في حالات الطوارئ، ويوفر أقصى درجات الحماية للأرواح والممتلكات، ويعكس التزام المعهد بتوفير بيئة عمل آمنة ومطابقة لمتطلبات السلامة الوطنية.



ثانيًا: تطوير البنية التحتية وتحسين المظهر العام

انطلاقاً من رؤية شمولية لتطوير البيئة المؤسسية، نفذت مديرية الشؤون الإدارية سلسلة من المشاريع التي هدفت إلى الارتقاء بالمظهر العام للمعهد وتحسين بنيته التحتية، بما ينسجم مع مفاهيم المباني الذكية والمستدامة.

وقد تم استثمار المساحات غير المستغلة وتحويلها إلى حدائق ومساحات خضراء منسجمة مع البيئة

المحيطة، بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى والجامعة الأردنية، إذ جرى اختيار نباتات دائمة الخضرة ومناسبة للمناخ المحلي، الأمر الذي أسهم في تحسين المشهد الجمالي، وخلق بيئة تعليمية مريحة ومحفزة.

كما شملت الأعمال صيانة شاملة للواجهات الزجاجية والنوافذ والأبواب، ما أسهم في تعزيز كفاءة العزل الحراري، والحد من فاقد الطاقة، إلى جانب الحفاظ على الطابع المعماري الحديث للمبنى. ويعكس هذا التوجه فهماً عميقاً لأهمية التكامل بين الجوانب الجمالية والوظيفية في بيئة العمل المؤسسية.

ثالثًا: الابتكار الرقمي والكفاءة التشغيلية

شهد عام 2025 نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي داخل المعهد القضائي، إذ تم اعتماد أنظمة ذكية للتحكم في التكييف والإنارة، وإدارة القاعات التدريبية، بما يتيح التشغيل الآلي وفق الاستخدام الفعلي، ويحد من الهدر في استهلاك الطاقة.

وقد أسهمت هذه الأنظمة في تحقيق وفر مالي ملموس تجاوز (4600) دينار، إضافة إلى رفع كفاءة التشغيل، وتقليل الاعتماد على التدخل اليدوي، وتحسين سرعة الاستجابة للأعطال. كما مكنت أنظمة التحكم المركزية من متابعة الأداء الفني بشكل لحظي، ما عزز من فاعلية الصيانة واتخاذ القرار.

ويعكس هذا التحول قدرة المديرية على توظيف الحلول التكنولوجية الذكية، بما يخدم أهداف الاستدامة المالية والتشغيلية، ويواكب التوجهات الحديثة في إدارة المرافق الحكومية.

رابعاً: التسهيلات اللوجستية وإدارة الفعاليات

حرصت مديرية الشؤون الإدارية على تعزيز كفاءة إدارة الفعاليات والأنشطة التدريبية، وذلك بتطوير البنية التحتية الداعمة لها، فقد تم تجهيز القاعات التدريبية بأحدث التجهيزات الفنية، وتوفير الدعم اللوجستي الكامل قبل وأثناء انعقاد الفعاليات.

كما تم ترقيم القاعات والمكاتب ومواقف المركبات بطريقة تنظيمية واضحة أسهمت في تسهيل الحركة داخل المبنى، وتحسين تجربة المستخدمين. إضافة إلى ذلك، جرى حصر الأثاث المتوافر وصيانتته وإعادة توظيفه، إذ تم توفير (730) مقعداً ومكتباً لخدمة البرامج التدريبية والمسابقات القضائية، ما أسهم في تقليل النفقات وتعزيز الجاهزية المؤسسية.

خامساً: الاستدامة واستمرارية العمل

ضمن إطار التخطيط الإستراتيجي طويل المدى حرصت المديرية على ضمان استمرارية العمل المؤسسي، بتنفيذ إجراءات وقائية مدروسة، فقد تم تركيب مضخة مياه إضافية لضمان استمرارية التزود بالمياه في حالات الطوارئ، وصيانة المضخات الغاطسة، وتنظيف خزانات المياه بشكل دوري للحفاظ على معايير الصحة والسلامة. كما تم الاهتمام بصيانة أنظمة الطاقة الشمسية لضمان كفاءتها التشغيلية، مع دراسة إمكانية توسعتها مستقبلاً، بما يعزز الاعتماد على الطاقة المتجددة، ويخفض الكلف التشغيلية. وتعكس هذه الجهود التزاماً راسخاً بمبادئ الاستدامة البيئية والاقتصادية على حدّ سواء.

سادساً: تعزيز معايير السلامة العامة ومراعاة احتياجات ذوي الهمم

انسجماً مع القيم المؤسسية القائمة على العدالة والمساواة، أولت مديرية الشؤون الإدارية اهتماماً خاصاً بتعزيز معايير السلامة العامة، وتوفير بيئة دامجة تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد شملت الجهود تحديث أنظمة الإنذار والإطفاء، وتوفير مخارج طوارئ واضحة، وتجهيز المرافق بالمستلزمات اللازمة لضمان السلامة العامة. كما تم تخصيص مواقف قريبة، وتوفير مرافق صحية مجهزة، واعتماد ترقيم واضح للمكاتب والقاعات لتسهيل الحركة والتنقل. إضافة إلى دراسة إدخال وسائل مساعدة سمعية وبصرية ضمن خطط التطوير المستقبلية، بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص، ويكرس ثقافة الدمج المؤسسي.

إن ما تحقق خلال عام 2025 يعكس نموذجاً متقدماً في الإدارة المؤسسية الحديثة، إذ جسدت مديرية الشؤون الإدارية رؤية واضحة وإرادة فاعلة لترجمة الخطط إلى إنجازات ملموسة. وقد شكلت هذه الجهود ركيزة أساسية في تعزيز كفاءة المعهد القضائي، وترسيخ مكانته بوصفه مؤسسة رائدة تقوم على التخطيط الإستراتيجي، والاستدامة، والحوكمة الرشيدة.

إن هذا الإنجاز لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة عمل دؤوب وتكامل مؤسسي، يؤكد أن الإدارة الفاعلة هي حجر الأساس في بناء مؤسسات قوية قادرة على مواكبة التحديات، وتحقيق الريادة المستدامة.

سابعاً: تحديث نظام الطاقة الشمسية وتطويره في مبنى المعهد القضائي

انسجاماً مع التوجهات الوطنية لتعزيز الاستدامة البيئية وكفاءة استخدام الموارد في المؤسسات الحكومية، وضمن جهود المعهد القضائي في تطوير بنيته التحتية، تم خلال العام محل التقرير العمل على تحديث نظام الطاقة الشمسية وتطويره في مبنى المعهد القضائي، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء التشغيلي، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

وشمل التحديث إجراء تقييم فني شامل للنظام القائم، وتحديد الاحتياجات الفعلية للطاقة الكهربائية، بما يتناسب مع التوسع في استخدام التقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية داخل المعهد، كما تم العمل على تطوير مكونات النظام الشمسي بتحسين كفاءة الألواح الشمسية، وتحديث أنظمة التحكم والربط الكهربائي، بما يضمن استمرارية التزويد بالطاقة واستقرارها.

وقد أسهم هذا التطوير في تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتحقيق وفر ملموس في استهلاك الطاقة الكهربائية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على خفض الكلف التشغيلية للمبنى، وتحقيق الوفر المالي في فاتورة الكهرباء، وتقليل الأثر البيئي الناتج عن الانبعاثات الكربونية. كما ساعد النظام المطور على ضمان استدامة تشغيل المرافق الحيوية في المعهد، خاصة خلال أوقات الذروة.

ويؤكد المعهد القضائي - من خلال هذه الخطوة - التزامه بتبني ممارسات البنية التحتية المستدامة، ودعمه لسياسات البيئة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما ينسجم مع رؤية المؤسسة في تطوير بيئة عمل حديثة وآمنة وذات كفاءة عالية.

تم إعداد خطة تنفيذ مرحلية لعام 2026 تهدف إلى استدامة تطوير نظام الطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة إدارته وتشغيله، وتعظيم العائد من الاستثمار في الطاقة المتجددة، بما يساهم في خفض الكلف التشغيلية، وضمان استمرارية الخدمات اللوجستية بكفاءة عالية، كما تم تطوير النظام بحيث يتم الاستفادة من إنتاجية النظام والطاقة الاستيعابية والتخزينية.

في إطار سعي المعهد القضائي إلى تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة، وتحسين كفاءة البنية التحتية الإدارية، واصلت مديرية الشؤون الإدارية خلال العام محل التقرير تطوير أنظمة إدارة الوثائق والمشتريات واللوازم، بما يساهم في ترشيد الموارد، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، ودعم التحول نحو الممارسات الإدارية الحديثة.

➤ إدارة الوثائق

تُعد إدارة الوثائق إحدى الركائز الأساسية للبنية التحتية الإدارية المستدامة في المعهد القضائي، لما لها من دور محوري في تنظيم المراسلات والمعاملات الرسمية، وضمان حفظ البيانات وسهولة الرجوع إليها، بما يدعم دقة المتابعة واستمرارية العمل المؤسسي.

وقد ركزت الإدارة خلال العام على تعزيز الانسيابية في التراسل الداخلي والخارجي، وتطوير آليات التوثيق والحفظ، والعمل التدريجي نحو التحول إلى الأرشفة الإلكترونية، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الورق، وخفض الكلف التشغيلية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ويأتي ذلك في إطار دعم التحول الرقمي بوصفه أحد محاور الاستدامة الإدارية، وتحسين كفاءة البنية التحتية المعلوماتية للمعهد.

➤ المشتريات واللوازم

ساهم قسم المشتريات في دعم استدامة العمل المؤسسي بتوفير الاحتياجات التشغيلية للمعهد وفق الأطر القانونية والمالية المعتمدة، وبما يحقق التوازن بين الجودة والكلفة، ويعزز كفاءة الإنفاق وترشيد الموارد.

يؤدي قسم اللوازم دورًا محوريًا في إدارة الموارد المادية، وضبط حركة المواد منذ استلامها وحتى صرفها، بما يساهم في تقليل الهدر، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموجودات، وتعزيز كفاءة البنية التحتية اللوجستية.

انسجامًا مع الرؤية الاستراتيجية للمعهد القضائي الهادفة إلى بناء بنية تحتية مؤسسية مستدامة ومرنة، وتعزيز كفاءة الأداء والحوكمة الرشيدة، تم خلال العام محل التقرير توظيف مؤشرات أداء قابلة للقياس في مجالات إدارة الوثائق والمشتريات واللوازم، ذلك أنها محاور داعمة لتحقيق الاستدامة التشغيلية، وتعظيم كفاءة استخدام الموارد.

ويأتي هذا التوجه ضمن إطار تطوير منظومة العمل الإداري واللوجستي، والانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة قائمة على النتائج، بما يساهم في دعم التحول الرقمي، وترشيد الإنفاق، وتقليل الهدر، وضمان استمرارية الخدمات بكفاءة عالية.

ويعرض الجدول التالي مؤشرات الأداء والاستدامة التي تم اعتمادها وقياسها، وما حققته من أثر مباشر على تعزيز البنية التحتية الإدارية، ودعم الأهداف الإستراتيجية للمعهد القضائي.

مؤشرات الأداء - البنية التحتية والتنمية المستدامة			
أولاً: إدارة الوثائق			
مجال القياس	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر	البعد الاستدامي
حجم العمل	عدد الملفات الواردة	2076 ملفاً	ضمان استمرارية العمل المؤسسي
حجم العمل	عدد الملفات الصادرة	1641 ملفاً	كفاءة التدفق الوثائقي
حجم العمل	عدد الصفحات المؤرشفة الواردة	4281 صفحة	ضمان حفظ الوثائق وحمايتها
حجم العمل	عدد الصفحات المؤرشفة الصادرة	3689 صفحة	تسهيل عملية تتبع الوثائق
الكفاءة التشغيلية	انسيابية التراسل الداخلي والخارجي	متابعة يومية دون تراكمات	تقليل زمن إنجاز المعاملات
إدارة المعرفة	نسبة الأرشفة والتنظيم	100% من الكتب والمذكرات	حفظ المعرفة المؤسسية
التحسين المؤسسي	معالجة التراكمات القديمة	تم إنجازها	تحسين جودة النظام الإداري
الاستدامة البيئية	التحول للأرشفة الإلكترونية	جارٍ التطبيق	تقليل استهلاك الورق والكلفة

ثانياً: إدارة المشتريات			
مجال القياس	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر	البعد الاستدامي
حجم العمليات	عدد عمليات الشراء	أكثر من 112 عملية	استمرارية الدعم التشغيلي
كفاءة الإنفاق	تحقيق وفر مالي	وفر محقق	ترشيد الموارد المالية
الالتزام المؤسسي	الالتزام بالأنظمة والتعليمات	100%	حوكمة المشتريات
زمن الإنجاز	سرعة تلبية الاحتياجات	دون تأخير	استدامة العمليات
الشراكات	التعاون مع جهات حكومية	محقق	تكاملي مؤسسي

ثالثًا: إدارة اللوازم			
مجال القياس	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر	البعد الاستدامي
حركة المواد	مستندات الإدخال	90 مستندًا	ضبط سلسلة التوريد
حركة المواد	مستندات الإخراج	134 مستندًا	تنظيم الصرف
إدارة المخزون	الجرد الفعلي والدوري	منفذ	دقة المخزون
إدارة الموجودات	حصر الأثاث الفائض والتالف	تم الحصر	تقليل الهدر
إعادة الاستخدام	إعادة توزيع الأثاث	منفذ	إطالة العمر التشغيلي
الرقابة	مراقبة المستودعات	مستمرة	حماية الموجودات

يجسّد تطوير البنية التحتية اللوجستية في المعهد القضائي، والتحول التدريجي نحو مفهوم المبنى الذكي المستدام، التزام المؤسسة بتبني حلول متكاملة تعزز كفاءة التشغيل، وتدعم الاستدامة البيئية، وتواكب متطلبات العمل القضائي الحديث.

وقد أسهمت المبادرات المنفذة في مجالات إدارة الطاقة، والتحول الرقمي، وتنظيم الموارد اللوجستية، في رفع جاهزية المبنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وضمان استمرارية الخدمات بكفاءة عالية.

ويؤكد المعهد القضائي، من خلال هذا التوجه، حرصه على الاستثمار في بنية تحتية مرنة وقابلة للتطوير، تعتمد على التكنولوجيا الذكية والحوكمة الرشيدة، وتدعم بيئة عمل آمنة ومستدامة، بما ينسجم مع الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، ويعزز مكانة المعهد بوصفه نموذجًا مؤسسيًا رائدًا في إدارة المرافق والبنية التحتية الحديثة.



المحور الثامن

إدارة الموارد البشرية والمالية

➤ تخطيط الموارد البشرية وتنميتها وإدارتها

➤ إدارة النفقات والإيرادات.

شكلت إدارة رأس المال البشري خلال عام 2025 ركيزة أساسية في إستراتيجية المعهد القضائي، إذ ركزت الجهود على الموازنة بين ضبط العمليات الإدارية، ورفع مستوى الكفاءات الوظيفية، مما انعكس إيجاباً على بيئة العمل والإنتاجية العامة.

أولاً: الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب

التزم المعهد بتطوير كوادره، إذ بلغت نسبة المتدربين من موظفي المعهد (100%)، فتم إخضاع جميع الكوادر لبرامج تدريبية مختارة بعناية بناءً على منهجية علمية لتحديد الاحتياجات التدريبية والأولويات الوظيفية. وقد نُفذت هذه الخطة عبر عقد (8) برامج وورش عمل متخصصة، استفاد منها (52) مشاركاً، محققةً توازناً تاماً في الفرص بين الجنسين بواقع (26) من الذكور، و(26) من الإناث.

وفي مسار موازٍ لرفد المعهد بالدماء الجديدة، تم استكمال إجراءات تعيين (11) موظفًا وموظفة بالتنسيق مع المجلس القضائي. ولضمان انخراطهم السلس في بيئة العمل، طبقت المديرية برنامجاً تأسيسياً شاملاً تضمن:

- تسليم "الدليل الإرشادي للموظف الجديد" للتعريف بالتشريعات والهيكل التنظيمي.
- عقد برامج توعوية ومحاضرات متخصصة داخل المعهد.
- تنفيذ دورتين مشتركتين مع المجلس القضائي حول "المهام والواجبات الوظيفية في القطاعين العام والخاص"؛ لترسيخ الثقافة المهنية منذ اليوم الأول.

ثانياً: البنية الهيكلية والتخطيط الوظيفي

بلغ إجمالي عدد الموظفين (45) موظفًا، يتميزون بمستويات وظيفية متقدمة، إذ تشكل الفئة الأولى النسبة العليا بواقع (21) موظفًا، يساندتهم (13) موظفًا من الفئة الثانية (تشمل العقود الشاملة والبيكالوريوس)، و(10) موظفين من الفئة الثالثة، وموظف واحد من الفئة الرابعة.

ثالثاً: الحوكمة الإدارية وضبط العمليات

حرصت المديرية على تعزيز الحوكمة وضمان انسيابية العمل الإداري من خلال:

- التوثيق والأرشفة: تحديث شامل لملفات الموظفين، وحفظ الوثائق والسجلات بدقة؛ لضمان سلامة الذاكرة المؤسسية.
- إدارة الوقت والجهد: متابعة دقيقة لتقارير الدوام الرسمي، والعمل الإضافي، وأيام السبت، بما يضمن حقوق الموظفين وسير العمل.

- إدارة شؤون الموارد البشرية: تم التعامل بكفاءة مع حركة الموارد البشرية واجازاتهم ومغادراتهم ، إذ تم رصد ومعالجة (869) إجازة سنوية، و(109) إجازات مرضية، إضافة إلى متابعة المغادرات التي بلغت (525) مغادرة خاصة، و(340) مغادرة رسمية تمت جميعها دون التأثير على ديمومة وسير العمل وجودته.
- التقييم المؤسسي: الإشراف المباشر على تعبئة تقارير الأداء السنوي وفق الأصول؛ لضمان العدالة والشفافية في التقييم.

➤ إدارة النفقات والإيرادات.

انتهج المعهد القضائي خلال عام 2025 سياسة مالية رصينة ارتكزت على مبدأي "كفاءة الإنفاق" و"تعظيم العوائد"، وذلك ضمن الموازنة المرصودة له تحت مظلة المجلس القضائي، إذ تمكنت الإدارة المالية من تحقيق التوازن بين المتطلبات التشغيلية والمشاريع التطويرية من جهة، وبين الالتزام بالتشريعات المالية الحكومية من جهة أخرى.

أولاً: مؤشرات الموازنة والإنفاق العام

أدار المعهد مخصصاته المالية البالغة (558,000) دينار بكفاءة عالية، فتم توزيع الموارد لخدمة الأهداف الإستراتيجية بواقع (308,000) دينار للنفقات الجارية؛ لضمان استدامة العمل، و(250,000) دينار للنفقات الرأسمالية الموجهة للمشاريع التطويرية. وقد عكست نسب الإنجاز المالي نشاطاً تشغيلياً ملموساً، إذ بلغت نسبة الإنفاق على النفقات الجارية (82.9%)، في حين سجلت النفقات الرأسمالية نسبة إنفاق بلغت (80.4%).

ثانياً: تعظيم الإيرادات والامتثال المالي

ساهم المعهد في رفد الخزينة العامة بإيرادات فعلية بلغت (16,809) دينار حتى تاريخ إعداد التقرير، تأتت بشكل رئيس من عوائد رسوم الدورات التدريبية المقدمة للجهات الداخلية والخارجية، إضافة إلى بدل استثمار مرافق المعهد، إذ تم توريد هذه المبالغ أصولياً لحساب الإيرادات العامة في وزارة المالية، مما يعكس التزام المعهد بدوره في التنمية المالية المؤسسية.

ثالثاً: الإدارة اللوجستية والدورة المستندية

وعلى صعيد العمليات المساندة، حرصت الإدارة على ضمان انسيابية العمل الأكاديمي والتدريبي من خلال: إدارة سلاسل التوريد: تأمين جميع متطلبات الضيافة للدورات المنعقدة عبر اختيار مزودي خدمة يوازنون بين "معايير الجودة العالية" و"السعر الأنسب"، ترشيحاً للنفقات دون المساس بمستوى الخدمات. تسريع الدورة المالية: إدامة المتابعة الحثيثة للفواتير والمستحقات المالية، وتحديدًا مكافآت المحاضرين، بالتنسيق المباشر مع الدائرة المالية في وزارة العدل والمجلس القضائي؛ لضمان صرفها وفق الأصول وتلافي أي تأخير قد يؤثر في العملية التدريبية.

رابعاً: التخطيط المالي الاستراتيجي

تجاوز المعهد إدارة العام الحالي للإعداد للمستقبل، فتم الانتهاء من إعداد بطاقات المشاريع الرأسمالية، وتحديد الاحتياجات الدقيقة للنفقات الجارية والرأسمالية لعام 2026، وذلك بالتنسيق المكثف مع جميع المديريات والوحدات المعنية؛ لضمان موازنة تلبي طموحات التوسع والتطوير للعام القادم.



المحور التاسع

الشراكات والتعاون الدولي

➤ الشركاء المحليون والإقليميون والدوليون.

➤ نشر الهوية المؤسسية للمعهد وتوسيع قاعدة المتابعين.

➤ الشركاء المحليون والإقليميون والدوليون

شهد عام 2025 نقلة نوعية في عمل وحدة الاتصال والتعاون الدولي بالمعهد القضائي الأردني، إذ أدّت الوحدة دورًا مهمًا في تعزيز حضور المعهد على المستويين المحلي والدولي، وترسيخ هويته المؤسسية، وتوسيع قاعدة المتابعين، وتطوير برامج التطوع، وإطلاق المبادرات النوعية، وتوثيق جميع الفعاليات والزيارات الرسمية. وقد انعكست هذه الإنجازات على رفع مكانة المعهد بوصفه مؤسسة رائدة في التدريب القضائي والتواصل الإعلامي، مع التركيز على الجودة والابتكار في جميع الأنشطة.

شهد عام 2025 توسعًا ملحوظًا في دائرة الشراكات المؤسسية على المستويين المحلي والدولي، ما ساهم في تعزيز حضور المعهد وإبراز مكانته المهنية، وركزت الوحدة على تطوير التعاون المشترك من خلال برامج تدريبية، وورش عمل متخصصة، ومبادرات نوعية تهدف إلى تعزيز القدرات القضائية والمؤسسية، بما يتوافق مع رؤية المعهد وأهدافه الإستراتيجية.

ومع نهاية العام، تم توزيع استبانة لقياس مدى رضا الشركاء المحليين والدوليين حول جودة التعاون، وفاعلية الخدمات المقدمة، وسرعة الاستجابة، ووضوح قنوات التواصل. وشملت الاستبانة أيضًا إتاحة المجال أمام الشركاء لتقديم مقترحاتهم لعام 2026؛ بهدف التحسين والتطوير المستمر، وتعزيز فاعلية البرامج المشتركة. وقد أسهمت نتائج الاستبانة في تعزيز نقاط القوة، وتحديد فرص التحسين، بما يدعم استمرارية العمل المشترك، ويعزز من علاقات المعهد الإستراتيجية على المدى الطويل.

➤ نشر الهوية المؤسسية للمعهد وتوسيع قاعدة المتابعين

نشر الهوية المؤسسية وتوسيع قاعدة المتابعين

شهد عام 2025 تعزيزًا غير مسبوق للحضور الرقمي والإعلامي للمعهد، إذ نفذت الوحدة خطة إعلامية متكاملة شملت تحديث المنصات الرقمية، وإطلاق حسابات رسمية على منصّتي (Instagram) و(X)، إضافة إلى تفعيل قناة (YouTube) الرسمية.

أسفرت هذه الجهود عن نشر (381) منشورًا على فيسبوك، و(140) منشورًا على (Instagram)، و(140) منشورًا على منصة (X)، إلى جانب إنتاج وبث (54) مقطع فيديو عبر منصات التواصل المختلفة، و(21) فيديو متخصصًا على قناة (YouTube) الرسمية. كما تم إنتاج فيديو تعريفى شامل عن المعهد القضائي ودور وحداته الإدارية بالتعاون مع التلفزيون الأردني، إضافة إلى سلسلة من الفيديوهات القصيرة (Reels) التي وثقت فعاليات المعهد بأسلوب جذاب وسريع الانتشار. وقد أسهمت هذه المبادرات في ترسيخ الهوية المؤسسية للمعهد، وتحويل المنصات الرقمية إلى مرجع موثوق للمحتوى القانوني، وتوسيع قاعدة المتابعين وجذب جمهور جديد مهتم بالشأن القضائي.

برنامج التطوع لعام 2025

شهد برنامج التطوع تطوراً نوعياً خلال العام، إذ تم تطوير عملية التقديم لتصبح إلكترونية بالكامل، مما سهل على المتطوعين تقديم طلباتهم بسهولة ويسر دون الحاجة لزيارة المبنى. وقد استقطب البرنامج ما يقارب (2000) طلب تطوع من طلبة الجامعات وحديثي التخرج من مختلف التخصصات، شملت أيضاً طلبات متطوعين من حملة درجة الدكتوراة والماجستير. كما تم إعداد تعليمات رسمية متكاملة توضح شروط وآلية عمل البرنامج، مما يعكس اهتمام المعهد بدور المجتمع والشباب، وحرصه على خلق بيئة تدريبية قانونية مؤسسية داعمة للمتطوعين.

المبادرات النوعية

شهد عام 2025 إطلاق عدة مبادرات نوعية أسهمت في تعزيز دور المعهد في نشر الثقافة القانونية، وتطوير برامج التدريبية. ومن أبرز هذه المبادرات:

جلسات التوعية الجامعية والشبابية: نظم المعهد بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد وجامعات أردنية جلسات توعوية متعددة، منها: جلسة حول "قانون الإدمان"، وجلسة عن "بدائل التوقيف والعقوبات البديلة"؛ لتعزيز الوعي القانوني لدى الشباب وطلبة الجامعات.

تصميم مجموعة من البروشورات التعريفية للمعهد، التي شملت:

- المعهد القضائي.
- التحول الرقمي.
- برنامج الدبلوم الإعدادي.
- برنامج التدريب المستمر.

التغطية الإعلامية للفعاليات والزيارات الرسمية

قامت الوحدة بتغطية إعلامية شاملة لجميع الأنشطة والفعاليات الرسمية خلال العام، بما في ذلك برامج تدريبية للقضاة وموظفي مؤسسات قضائية محلية وإقليمية، مثل: برنامج التدريب لموظفي مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، وزيارة ضمن برنامج إعداد العاملين في البحث الجنائي. كما غطت الاحتفالات الرسمية، مثل: يوم العلم الأردني، وذكرى الاستقلال الـ79.

واستضاف المعهد وفوداً أكاديمية وقضائية من العراق، وفلسطين، وليبيا، ومنظمات دولية، مثل: المجلس الأعلى الفرنسي للتقييم الأكاديمي (Hcéres)، بالإضافة إلى تغطية جلسات مناقشة أبحاث طلبة برنامج دبلوم المعهد القضائي الفوج الرابع والعشرين. وأسهمت التغطية الإعلامية في توثيق جميع الأنشطة اليومية، ونشر الأخبار والصور والفيديوهات على المنصات الرسمية، ما عزز التوثيق الإعلامي المستمر، وأظهر حجم نشاط المعهد طوال العام.

أبرز الإنجازات الرقمية والأرقام الموثقة

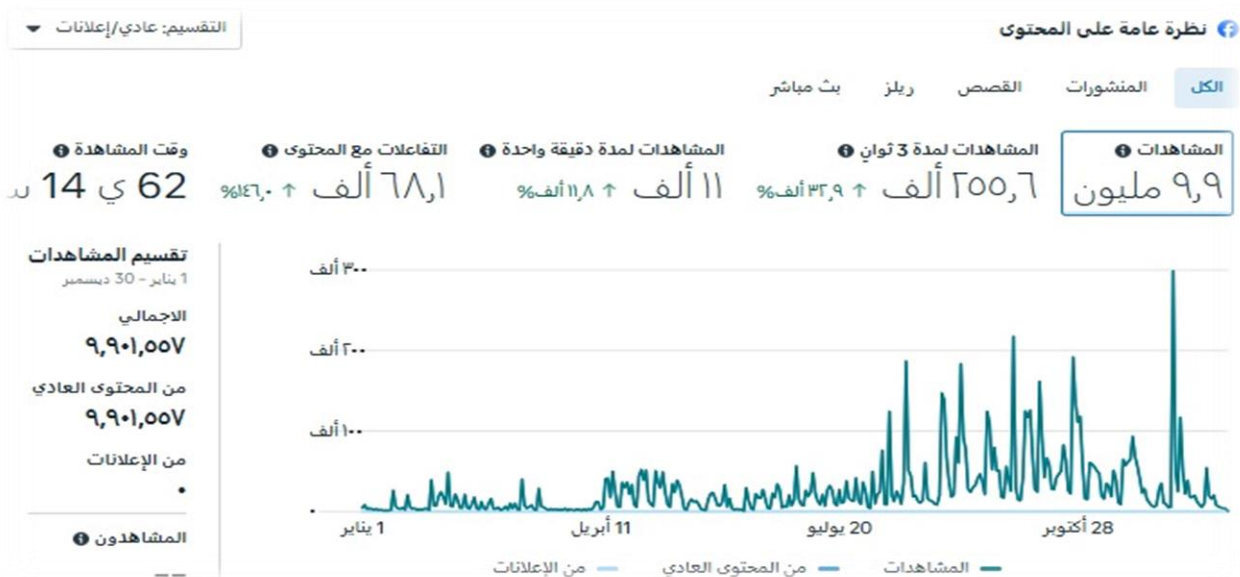
• إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني لعام 2025

#	مجموع المشاهدات	أعلى مشاهدات - منشور	أعلى مشاهدات - فيديو	أعداد المتابعين	نسبة الزيادة من بداية السنة لغاية تاريخه
Facebook	9,053,488	333k	53.3k	31,903	8.2K
Instagram	70,913	1.4	2470	733	733
X		123	124	71	10

• إحصائيات بعدد المنشورات والفيديوهات المنشورة لعام 2025

#	عدد المنشورات	عدد الفيديوهات
Facebook	381	27
Instagram	140	27
X	140	27
الموقع الإلكتروني	381	27

أسهمت وحدة الاتصال والتعاون الدولي خلال عام 2025 في تحقيق نقلة نوعية في الحضور الرقمي والإعلامي للمعهد، حيث بلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني 30 K زائر والذين قاموا بدورهم بتقييم زيارة المعهد القضائي رقمياً من خلال الموقع الإلكتروني ومنصاته الرقمية والتي بلغت نسبة رضا 99.4% وتوسيع قاعدة الشراكات المحلية والدولية، وتعزيز المبادرات النوعية والتطوعية، وتعزيز الوعي القانوني لدى المجتمع، وتوسيع دائرة تأثير



المعهد محلياً ودولياً. كما وضعت هذه الإنجازات أسساً متينة للعام المقبل 2026، بما يضمن الاستمرارية في التطوير والتحسين وفق ملحوظات الشركاء ومقترحاتهم.



المحور العاشر

الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

(EAJTN)



- الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

- 1- عقد اجتماع لمجلس إدارة الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي للعام 2025 عن بعد بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشبكة.
 - 2- إقرار الخطة التدريبية واعتمادها لعام 2025.
 - 3- عقد اجتماع الجمعية العمومية عن بعد بحضور أعضاء الجمعية العمومية ممثلي الدول الأعضاء، ومناقشة طلب انضمام المركز العدلي للتدريب القضائي - السعودية كعضو رسمي، وتم منح الموافقة على الطلب لتكون السعودية عضوًا رسميًا في الشبكة. لذا، أصبح عدد الدول العربية: (9) دول، وعدد الدول الأوروبية: (6) دول.
 - 4- عقد اجتماع الجمعية العمومية الثاني للشبكة لعام 2025 في دولة الكويت في الفترة من (15 - 2025/12/17).
 - 5- انضمام المركز العربي للبحوث والدراسات القانونية بوصفه عضوًا مراقبًا للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي.
 - 6- انتقال رئاسة مجلس إدارة الشبكة من دولة الإمارات إلى دولة فرنسا.
 - 7- الأنشطة التي تم عقدها خلال العام 2025:
 - 8- نظمت السكرتاريا الدائمة للأمانة العامة للشبكة عدة ورش عمل بمشاركة مجموعة من الخبراء الدوليين والمحليين في هذا المجال، وبحضور عدد من ممثلي الدول الأعضاء في الشبكة الأوروبية والعربية، وعلى النحو الآتي:
- الأنشطة (عن بعد):
 - ورشة بعنوان: "دور الخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية".
 - ورشة عمل بعنوان: "أفضل الممارسات الدولية في الوسائل البديلة لحل المنازعات - الوساطة".
 - الأنشطة الوجيهة:
 - في ورشة عمل بعنوان: "التعامل مع ضحايا الإرهاب"، التي عقدت في دولة فرنسا بالتعاون مع منظمة (CT-JUST).
 - مؤتمر بعنوان: "دور القضاء في استقرار المجتمعات"، الذي عقد في دولة الامارات.
 - ورشة بعنوان: "تبادل الخبرات في الأنظمة القضائية"، التي عُقدت في دولة الكويت.



المحور الحادي عشر

الممارسات الفضلى للمعهد القضائي الأردني 2025

- المجلة القضائية الإلكترونية.
- إنتاج المحتوى الرقمي (بودكاست المعهد القضائي الأردني).

➤ المجلة القضائية الإلكترونية

مجلة المعهد القضائي الأردني للدراسات القضائية والقانونية – العلمية المحكمة الإلكترونية الصادرة عن المعهد القضائي الأردني لعام 2025.

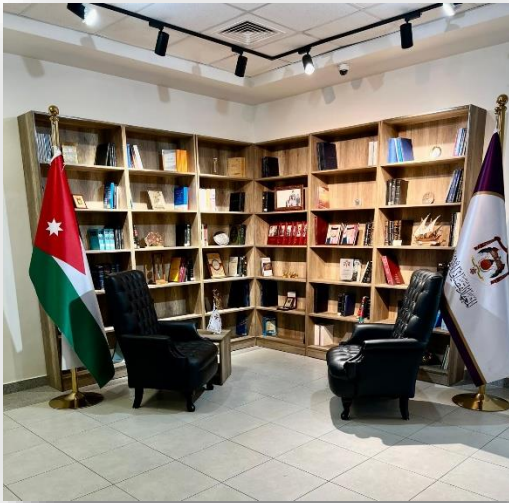
انطلاقاً من رسالة المعهد القضائي الأردني في تعزيز منظومة العدالة والبحث العلمي القانوني، وحرصه على أن يكون منبراً رائداً للفكر القضائي، ومرجعاً علمياً للباحثين والقضاة والممارسين في الشأن القانوني، واصلت مجلة المعهد القضائي الأردني للدراسات القضائية والقانونية – المحكمة الإلكترونية مسيرتها في النشر العلمي المتخصص خلال العام 2024، بما ينسجم مع المعايير الأكاديمية المعتمدة إقليمياً ودولياً.

إصدار (2) أعداد إلكترونية دورية (ربع سنوية).

إصدار عدد خاص حول "تحديات العدالة الرقمية والتحول القضائي الإلكتروني".
الأبحاث المنشورة

استقبال (16) بحثاً علمياً، تم قبول (10) منها بعد التحكيم بنسبة (62.5%)

➤ إنتاج المحتوى الرقمي (برنامج بودكاست المعهد القضائي الأردني).



يمثل مشروع بودكاست خطوة نوعية في مسيرة المعهد القضائي الأردني نحو تطوير أدواته التعليمية والتثقيفية، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة في إيصال المعرفة. ففي إطار سعي المعهد القضائي الأردني إلى تعزيز دوره الريادي في نشر المعرفة القانونية والقضائية، وتوظيف أدوات الإعلام الرقمي الحديثة في تطوير أساليب التدريب والتثقيف، تم إطلاق مشروع إنشاء برنامج بودكاست المعهد القضائي الخاص خلال العام 2025.

يهدف هذا المشروع إلى تقديم محتوى تثقيفي وتدريبى متخصص، موجه إلى القضاة و المتخصصين في المجال القانوني، إضافة إلى الجمهور المهتم بالشأن القضائي.

- تعزيز التواصل المعرفي بين المعهد القضائي والجمهور القانوني والقضائي.
- إتاحة محتوى تدريبي رقمي متاح في أي وقت ومكان، بما يواكب التحول الرقمي.
- نشر الثقافة القانونية والقضائية بأسلوب مبسط وسلس.
- توثيق الخبرات القضائية الوطنية عبر مقابلات وحوارات مع شخصيات قضائية وأكاديمية.
- دعم خطة التطوير المؤسسي من خلال قنوات إعلامية عصرية.

➤ الإنجازات خلال العام 2025:

- البنية التحتية التقنية.
- تجهيز استوديو تسجيل مزود بتقنيات صوتية عالية الجودة.
- توفير برامج تحرير ومعالجة صوتية متخصصة.
- إطلاق الحلقات الأولى
- تناولت الحلقات موضوعات متنوعة، مثل: استقلال القضاء، والعدالة الناجزة، وحقوق الإنسان في المحكمة، ودور التكنولوجيا في العمل القضائي.
- التفاعل والانتشار
- نشر (بودكاست) على منصات متعددة
- بلغ عدد المستمعين والمتابعين خلال العام حوالي (15,000) مستمع.
- تسجيل تفاعل إيجابي من الطلبة والباحثين والممارسين.
- الشراكات والتعاون
- استضافة خبراء وقضاة وشخصيات بارزة ومرموقة محلياً وإقليمياً ودولياً.
- التعاون مع وحدات الإعلام الرقمي في مؤسسات عدلية لتعزيز الانتشار.

➤ الخطط المستقبلية القادمة

- زيادة عدد الحلقات لتصبح نصف شهرية (24 حلقة سنوياً).
- تطوير خطة توسعية رقمية لتعزيز الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إعداد برامج تدريبية داخلية للعاملين على إنتاج المحتوى الصوتي.
- دراسة إمكانية إنتاج حلقات (فيديو بودكاست) لتوسيع قاعدة المستفيدين. حيث حقق المشروع نجاحاً أولياً ملحوظاً خلال عامه الأول، الأمر الذي يشكل قاعدة قوية لتطويره وتوسيع نطاقه في الأعوام القادمة.
- فتح المجال أمام التفاعل المباشر مع المشاهدين والمستمعين عبر المنصات





المحور الثاني عشر

الرؤى والخطط المستقبلية

➤ خطة التمكين القانوني المجتمعي (تمكين الشباب).

➤ المدرب الإلكتروني الذكي.

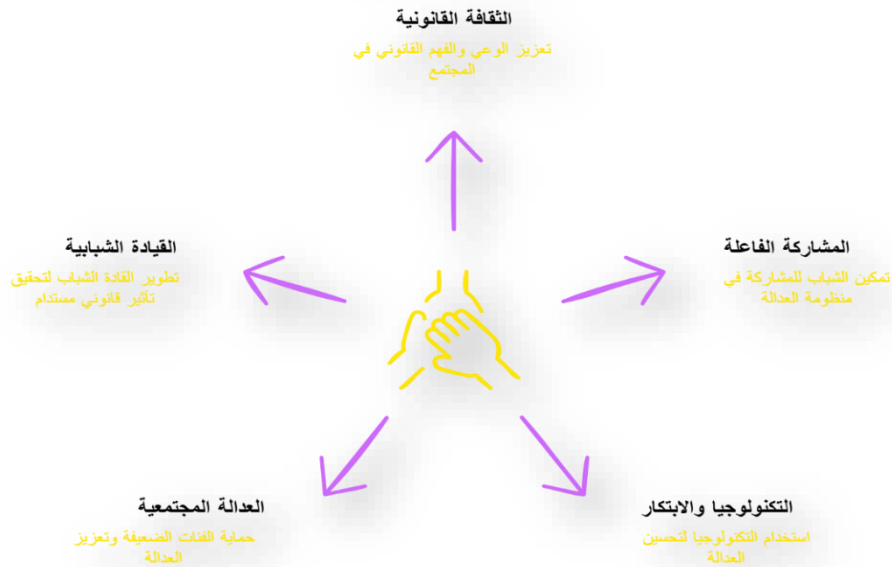
التمكين القانوني المجتمعي (تمكين الشباب):

تُعد خطة التمكين القانوني للشباب إحدى المبادرات المستقبلية التي يسعى المعهد القضائي الأردني إلى تطويرها ضمن الرؤى والخطط المستقبلية خلال عام 2026، التي تهدف إلى تعزيز الثقافة القانونية، وبناء قدرات الفئات الشابة، بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون، ودعم النمو المعرفي لدى المجتمع، وبناء جيل واعٍ ملتزم.

تهدف الخطة إلى تقديم برامج تأهيلية وتدريبية نوعية تستند إلى نهج علمي عملي، وتستهدف الفئات الشابة من طلاب الجامعات، والمدارس، وشباب ناشطين من المجتمع المحلي، والفئات الأولى بالرعاية؛ لاستدامة الأثر القانوني، وبناء قيادات شبابية تتمتع بوعي قانوني.

إن هذه الخطة تأتي ضمن رؤية المعهد القضائي لتعزيز دوره الوطني في دعم سيادة القانون، وبناء جيل واعٍ قادر على المشاركة في تطوير المنظومة القانونية والقضائية، كما تُشكل جزءاً أساسياً من الإستراتيجية الشاملة لتقوية الروابط بين المعهد والمجتمع، من خلال الاستثمار في قدرات الشباب، وتمكينهم ليكونوا جزءاً فاعلاً في نهضة المملكة الأردنية الهاشمية قانونياً.

محاور برنامج تمكين المجتمع قانونياً (الشباب أولاً)



المدرّب الإلكتروني الذكي:

تأتي رؤية المعهد القضائي في التحول الرقمي تماشيًا مع رؤية قطاع العدالة بالتحول الرقمي حتى يصبح المعهد مؤسسة قضائية تدريبية رائدة تعتمد أحدث الممارسات التقنية والذكاء، وذلك بإدماج التكنولوجيا الحديثة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التدريبية:



- المدرّب الذكي: منصة تدريبية تعمل بالذكاء الاصطناعي لتقديم حلول وبرامج تدريبية تحاكي الواقع العملي في العملية القضائية، مما يمكن المتدربين من تكوين أفكار أدق وأشمل، والتحول من الأسلوب التقليدي والنظري في العملية التدريبية إلى تدريب عملي وتفاعلي، إذ يتم عرض قضايا وسيناريوهات قضائية افتراضية مستندة إلى الواقع القضائي

دون استخدام بيانات حقيقية، ثم يتم قياس منهجية التفكير القانوني، وسلامة الاستدلال، وإدارة الجلسات، والالتزام بالإجراءات، وتقديم ملحوظة فورية، وتوصيات تدريبية متخصصة مبنية على القانون الأردني وقرارات محكمة التمييز والاجتهادات القضائية، مما يساهم في تعزيز مبدأ التعلم الذاتي المستمر، وتسريع بناء المهارات العملية.



المحور الثالث عشر

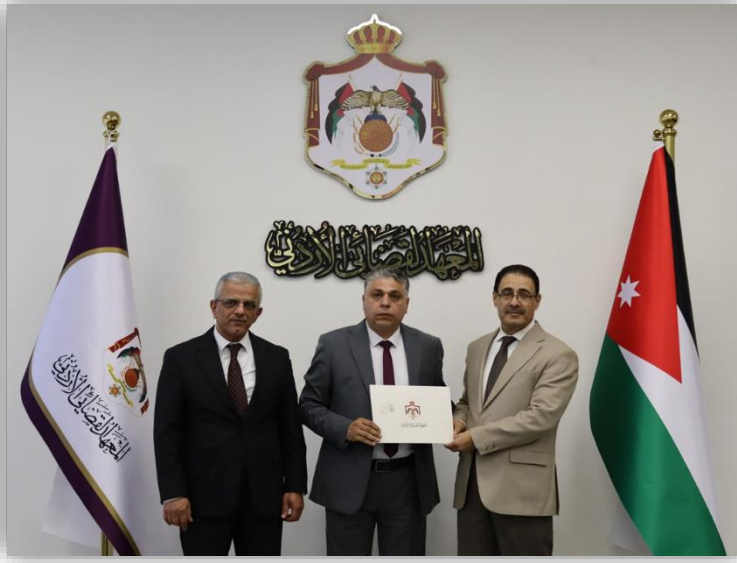
توثيق الفعاليات وصور الطلبة الخريجين

أسرة المعهد القضائي الاردني



الصور الخاصة بفعاليات المعهد

البرنامج التدريبي للسادة القضاة من دولة فلسطين



البرنامج التدريبي حول الاجراءات الجزائية لمرتببات إدارة البحث الجنائي – مديرية الامن العام



البرنامج التدريبي حول المسائل المتعلقة بقضايا الغذاء والدواء للسادة القضاة



البرنامج التدريبي للسادة القضاة المتدرجين



مسابقة المحاكمات الصورية لطلبة كليات الحقوق في الجامعات الاردنية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر



البرنامج التدريبي حول التحقيق الاداري للسادة موظفي وزارة العدل



**البرنامج التدريبي التطبيقي حول الاجراءات القانونية والفنية المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر للسادة
القضاة بالتعاون مع ادارة البحث الجنائي – مديرية الامن العام**



**البرنامج التدريبي التطبيقي حول الاجراءات القانونية والفنية المتعلقة بالتعامل مع الاوراق المالية
وإيداعها والتداول بالسوق المالي للسادة القضاة بالتعاون مع هيئة الاوراق المالية**



البرنامج التدريبي حول التفتيش القضائي للسلادة القضاة من دولة فلسطين



البرامج التدريبية للسلادة القضاة بالتعاون مع مشروع تعزيز سيادة القانون - الاتحاد الاوروبي



البرنامج التدريبي حول الاجراءات الجزائية لمرتبات إدارة البحث الجنائي – مديرية الامن العام



البرنامج التدريبي حول التعديلات التشريعية الاردنية – المدنية والجزائية واجراءات التنفيذ
للسادة القضاة من دولة فلسطين



البرنامج التدريبي حول الامن السيبراني للسلطة القضائية النظاميين والعسكريين والشرطيين بالتعاون مع مشروع تعزيز سيادة القانون – الاتحاد الاوروبي



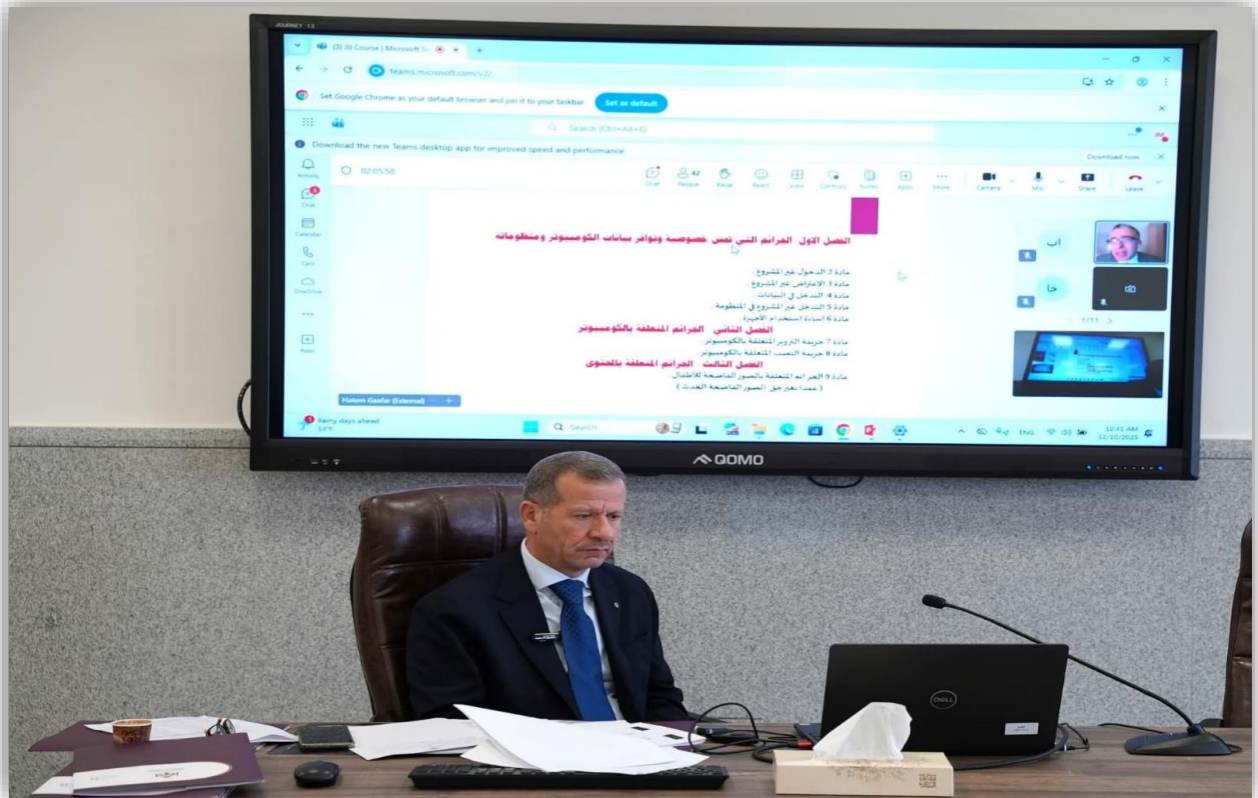
الاجتماع التنسيقي مع السادة رؤساء المحاكم لغايات تحديد الاشكالات العملية لغايات تحديد
مواضيع ابحاث تخرج طلبة برنامج دبلوم المعهد القضائي



البرنامج التدريبي حول بدائل التوقيف والعقوبات المجتمعية



جانب من البرامج التدريبية للسادة القضاة النظاميين والعسكريين والشرطيين والباحثين القانونيين محليا ومن الوطن العربي بالتعاون مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية- جامعة الدول العربية



البرنامج التدريبي حول الصياغة التشريعية للسادة كوادر ديوان الجريدة الرسمية في دولة فلسطين



خريجي الفوج العشرون



خريجي الفوج الحادي والعشرون



خريجي الفوج الثاني والعشرون





المعهد القضائي الأردني
JUDICIAL INSTITUTE OF JORDAN

التقرير السنوي لإنجازات المعهد القضائي 2025

المعهد القضائي الأردني
JUDICIAL INSTITUTE OF JORDAN



الأردن - عمان - بالقرب من الدوار الثامن
شارع مسعود بن سعد

Tel.: +962 6 5512507/8/9

Fax: +962 6 5512505

Info.: jjj@moj.gov.jo

P.O. Box 925987, Amman 11110, Jordan



----- Judicial Institute Of Jordan -----